# المؤسسات الصحفية المصرية والتحديات التشريعية للعصر الرقمي مؤسسة دار التحرير نموذجا

**د. محمد عبد الفتاح عوض**

**ملخص الدراسة :**

هدفت الدراسة محاولة كشف حجم تأثير الجوانب التشريعية والقانونية على عمل المؤسسات الإعلامية في مصر من خلال وصف وتحليل ونقد وتقويم أداء مؤسسة دار التحرير للنشر والتوزيع في ظل النصوص الدستورية الموجودة في دستور 2014 والقوانين المكملة له التي صدرت في مصر وبحث كيف تأثرت الجوانب الصحفية والإدارية والسياسية والاقتصادية والمالية لهذه المؤسسة بعمل هذه النصوص وتلك القوانين سعيا لقياس الحجم النسبي للجوانب التشريعية في عمل المؤسسات الإعلامية في ظل تحديات العصر الرقمي ، واستخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون ، واداة بحث المجموعة الدراسية المستهدفة ، وخلصت الي أن : القوانين التى تضبط عمل النظام الاعلامى توازن بين العام والخاص وتمنع الاحتكار .وتضع في اعتبارها تجارب الماضى وتحديات الحاضر وضرورات المستقبل الرقمى ، القيم الاخبارية التى تضبط عمل المؤسسات الاعلامية ،ووضع قيم اعلامية عربية تنبع من المعادلات الثقافية للمجتمعات العربية ، مواثيق الشرف التى تضبط اداء العاملين فى المؤسسات الاعلامية ، وتهدف جماعات مكافحة التحيز الى خلق وعى عام بانواع التحيزات الاعلامية .

**Abstract**

The study aimed to try to uncover the magnitude of the influence of the legislative and legal aspects on the work of media institutions in Egypt by describing, analyzing, criticizing and evaluating the performance of the Dar Al Tahrir Foundation for Publishing and Distribution in light of the constitutional texts found in the 2014 Constitution and the laws that complement it issued in Egypt. He discussed how the press, administrative, political, economic and financial aspects of this institution were affected by the work of these texts and laws in an effort to measure the relative size of the legislative aspects in the work of media institutions in light of the challenges of the digital age. The study used the content analysis tool and the target study group research tool. I concluded that: The laws that control the work of the media system balance between the public and the private and prevent monopoly, and take into account the experiences of the past, the challenges of the present and the

necessities of the digital future, the news values that control the work of media institutions, and the establishment of Arab media values that stem from the cultural equations of Arab societies, the codes of honor that It controls the performance of workers in media organizations, and anti-bias groups aim to create public awareness of types of media biases.

**اولا : مقدمة الدراسة**

عملية الانتقال من عصر الاتصال الجماهيري إلى عصر الاتصال الرقمي : أوجدت تحديات عديدة ومن بينها التحدي القانوني والتشريعي لإعلام العصر الرقمي. وقد كان إصلاح قوانين الإعلام واحد امن بنود خريطة المستقبل لثورة الثلاثين من يونيو وتشكيلها واجب بأمر ثلاث مواد في دستور مصر لعام 2014م هي المواد 213،212،211. وقد عرفت مصر قوانين وتشريعات عديدة منذ عرفت مصر الصحافة منذ حملة نابليون وحتى الآن. مرورا بقانون الصحافة لعام 1881وقرار فرض الرقابة على الصحف في ظل الحماية البريطانية على مصر علم 1914 وقانون الصحافة عام 1930 وقانون الصحافة عام 1936 وقانون تأميم الصحافة عام وقانون سلطة الصحافة عام 1980وقانون 1996 وصولا للقانون رقم 180 لسنة 2018 . الذي يفترض أن يحكم به عمل الصحافة في مصر في مرحلة الانتقال التي تعيشها الصحافة من العصر الجماهيري إلى العصر الرقمي . وتحاول هذه الدراسة بحث الجوانب التشريعية والقانونية ودورها في معالجة أزمة الصحافة الورقية ومؤسساتها في مصر ورصد مدى مساهمة هذه القوانين وتلك التشريعات في إيجاد حلول للمشكلات التي تعانى منها صناعة الصحافة الورقية والمؤسسات الصحفية المصرية عموما . وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر .باستخدام أداة تحليل المضمون وأداة بحث المجموعة الدراسية المستهدفة لكشف واقع عمل مؤسسة دار التحرير والمشكلات التي تعانى منها ورصد حجم تأثير الجانب التشريعي والقانوني منها أملا في وضع تصور مستقبلي يساعد المؤسسة والمؤسسات المصرية والعربية الأخرى تجاوز التحديات التي فرضها العصر الرقمي عليها .

**ثانيا : مشكلةالدراسة**

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة كشف حجم تأثير الجوانب التشريعية والقانونية على عمل المؤسسات الإعلامية في مصر من خلال وصف وتحليل ونقد وتقويم أداء مؤسسة دار التحرير للنشر والتوزيع في ظل النصوص الدستورية الموجودة في دستور 2014 والقوانين المكملة له التي صدرت في مصر وبحث كيف تأثرت الجوانب الصحفية والإدارية والسياسية والاقتصادية والمالية لهذه المؤسسة بعمل هذه النصوص وتلك القوانين سعيا لقياس الحجم النسبي للجوانب التشريعية في عمل المؤسسات الإعلامية في ظل تحديات العصر الرقمي .

**ثالثا : تساؤلات الدراسة :**

**تسعى الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات هي :**

- ما المجالات الصحفية التي تعكس اتجاهات جريدة الجمهورية لتحديات العصر الرقمي ؟
- ما دور النصوص الدستورية في مواجهة جريدة الجمهورية لتحديات العصر الرقمي ؟
- ما دور الجوانب القانونية في مواجهة جريدة الجمهورية لتحديات العصر الرقمي ؟

**رابعا : أهداف الدراسة : تسعي الدراسة التعرف علي :**

- رصد الممارسات الصحفية التي تعكس اتجاهات مؤسسة التحرير للطبع والنشر لتحديات العصر الرقمي
- رصد النصوص الدستورية في مواجهة مؤسسة دار التحرير لتحديات العصر الرقمي
- كشف الجوانب القانونية في مواجهة مؤسسة دار التحرير لتحديات العصر الرقمي .

**خامسا : اهمية الدراسة :وتتمثل في :**

- اهمية دراسة التحديات التشريعية لمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر خاصة بعد تزايد المشكلات التي تواجه الصحف الورقية .
- تمثل الدراسة الحالية تطبيقا للتوجيهات البحثية في بحوث الانتقال من العصر الجماهيري الي عصر الاتصال الرقمي .
- اهمية دراسة التحدي القانوني والتشريعي للمؤسسات الصحفية وتتمثل في مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر
- تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي دمجت اكثر من مدخل حيث جمعت بين التحليل الكمي في دراسة الممارسات الصحفية والكيفي من خلال جلسات المناقشة مع المجموعة الدراسية المستهدفة .

**سادسا : فرض الدراسة**

- **الفرض الرئيسي للدراسة**

**توجد علاقة دالة إحصائيا بين التشريعات والقوانين التي تعمل المؤسسة الصحفية والممارسات التحريرية والإخراجية التي تقوم بها المؤسسة .**

**سابعا :الدراسات السابقة**

**دراسة lestari, بعنوان " تغيير أخلاقيات الصحافة في عصر الإنترنت ، دراسة حالة: انتهاك المنتجات الصحفية وسلوك الصحفي في وسائل الإعلام عبر الإنترنت 2019 [(1)].**

هدفت الدراسة الي رصد وتحليل التحول في الاخلاقيات عبر الانترنت في اندونيسيا ، وكيف تتم الانتهاكات الاخلاقية في الصحافة عبر الانترنت سواء من حيث المنتج الصحفي او السلوك ، وكيف ادت التطورات في مجال تكنولوجيا الانترنت الي تغيرات سريعة في طريقة جمع الاخبار وعرضها ، ومدي التزام الصحفيين بمدونة الاخلاقيات التي وضعها مجلس الصحافة باعتبارها المرجع الاخلاقي لمراقبة سلوك الصحفي ، واعتمدت الدراسة علي المقابلات المتعمقة والملاحظة ، وخلصت الدراسة الي أن وسائل الاعلام عبر الانترنت في اندونيسيا تمارس الانتهاكات الاخلاقية الاتية : عدم الدقة ، وعدم التحقق بسبب السرعة ، الاستنساخ الصحفي والانتحال ، ويتمثل في تبادل مصادر الاخبار التي يقوم بها الصحفيون في انتاج العمل الصحفي ، ودمج الاخبار التي تم اعدادها بواسطة مجموعة من الصحفيين وتجميعها في عمل صحفي ، الانتحال الذاتي ويتمثل في تكرار الاخبار بعناوين مختلفة بغرض الترافيك ،نشر عناوين مثيرة غير مرتبطة بالمحتوي وهو ما يعرف بصحافة النقرات Click Bait ، كما بينت نتائج الدراسة أن أبرز الانتهاكات الاخلاقية للصحفيين الاندوسيين : انتهاك الخصوصية ، فقدان استقلال الاخبار .

**دراسة حسن محمد عثمان بعنوان المعايير الاخالقية لصحافة البيانات في المواقع الاخبارية المصرية والاجنبية (2018 )** [(2)]، هدفت الدراسة المقارنة بين استخدام المعايير الاخلاقية في صحافة البيانات في المواقع الاخبارية المصرية والاجنبية ، واعتمدت الدراسة علي منهج المسح ، واجريت الدراسة التحليلة علي مواقع " الوطن – المصري اليوم – نيويورك تايمز – الجارديان " وخلصت الدراسة الدراسة الي مجوعة من النتائج أهمها : تفوق المواقع الاجنبية بالتزامها بالمعايير الاخلاقية لصحافة البيانات ، كما بينت النتائج بالتزام المواقع الاجنبية اكثر من المواقع المصرية بالمعايير الاتية : احترام حق الفرد الدفاع عن المصالح العامة للمجتمع ، كما التزمت المواقع الاجنبية بالتوازن وعرض وجهتي النظر والدقة في عرض البيانات ، والحصول علي البيانات من مصادرها الاصلية ، كما بينت النتائج حرص المواقع الاجنبية علي عرض وجهتي النظر في كل الموضوعات التي تم تحليلها ، بينما اتسمت بعض الموضوعات في المواقع المصرية بالتحيز لوجهة نظر واحدة ، كما اتسمت بعض الموضوعات في المواقع المصرية بالتحيز لوجهة نظر واحدة ، كما اتسمت المواقع الاجنبية تنسب البيانات لمصدرها الاصلي في كل الموضوعات .

**دراسة رباب عبد المنعم محمد التلاوي بعنوان " تحليل اخلاقيات الخطاب الاعلامي في المواقع الاخبارية الالكترونية : دراسة في اطار نظرية اخلاقيات الخطاب 2018**[(3)] ، هدفت الدراسة الي رصد وتحليل اخلاقيات الخطاب الاعلامي في المواقع الالكترونية الاخبارية بما يتوافق مع المعايير الاخلاقية التي وضعها هابرس في نظرية اخلاقيات الخطاب ، ورصد وتحليل الالتزام باخلاقيات الخطاب والمعايير والضوابط الاخلاقية للتغطية الاخبارية في المواقع الالكترونية ، ورصد وتحليل التجاوزات الاخلاقية للخطاب الاعلامي في المواقع الاخبارية ، واعتمدت الدراسة

علي ادوات " تحليل المضمون –وتحليل الخطاب – والتحلييل الدلالي " ، وخلصت الدراسة الي مجموعة من النتئج أهمها : ارتفاع معدلات التحيز في الخطاب الاعلامي في المواقع الالكترونية الاخبارية المصرية ، وان المواقع غلبت الطابع السياسي والايديولوجي علي الجانب المهني الموضوعي كما غلب علي معظم المواقع عدم توثيق المعلومات .

**دراسة: ريهام عاطف عبد العظيم سعود، بعنوان: أنماط التحيَز فى المعالجة الخبرية لأحداث ثورة 25 يناير: دراسة تحليلية مُقارنة بين صحف الأهرام و الوفد و المصرى اليوم / (2017) [(4)].**

سعت الدراسة لاختبار العلاقة بين أنماط التحيَز و أطر المعالجة التي قدمتها صحف العينة، المتمثلة في صحف "الأهرام "و "الوفد "و "المصري اليوم"، لأحداث ثورة 25يناير و قوى الصراع فيها، من خلال رصد و تحليل آليات التحيز التي اعتمد عليها محررو النصوص الخبرية لتأطير سمات وأدوار محددة لأحداث الثورة، والقوى الفاعلة الرئيسية فيها، و الكشف عن حدود تأثير عدد من المتغيرات مثل نمط الملكية، وطبيعة الأحداث ذاتها على توجيه معالجات الخطاب الخبري وبناء تحيزات داخله، ما أثَر على الأداء المهني لهذه الصحف .استعانت الباحثة بأسلوب التحليل الكيفي للخطاب الخبري باستخدام أداتي تحليل القوى الفاعلة وتحليل الأطر المرجعية، كما استخدمت بعض عناصر البعد الكمي في تحليل الخطاب الخبري، بحصر عدد الأدوار والصفات المقدمة في الخطاب المدروس للفاعلين الرئيسيين للوقوف على طبيعة تصورات القوى الفاعلة في الصراع، وحصر المصادر الصحفية التي تم الاعتماد عليها، والأطر الخبرية الأكثر حضورا، والأوزان النسبية لكل منها داخل الخطاب. توصلت الدراسة إلى أن محرري النصوص الخبرية وظَفوا التحيز، بأنماطه المختلفة، أبرزها انتقاء مصادر المعلومات، و توظيف أدوات اللغة، والأرقام والإحصائيات، والاستشهادات المرجعية لتأطير أحداث ثورة يناير وقواها الفاعلة في سياقات وأدوار محددة، ترتب على هذا التوظيف بناء تحيزات داخل الخطاب الخبري الذي تحول من تقديم تقريري مجرد لوقائع وأحداث الثورة إلى تقديم مؤدلج ومتحزَب.

**دراسة: أحمد متولي عبد الرحيم متولي عمار، بعنوان: أطر معالجة الصحف الالكترونية لقضايا العنف المجتمعي وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي لدى المراهقين /(2017). [(6)]**

هدفت الدراسة التعرف علي كيفية تناول الصحف الالكترونية لقضايا العنف المجتمعي من وجهه نظر المبحوثين ورصد طبيعة تصفحهم لقضايا العنف المجتمعي والتعرف علي العلاقة بين معالجة الصحف الالكترونية عينة الدراسة لقضايا العنف المجتمعي و مستوي الاغتراب الاجتماعي لدي المراهقين و الكشف عن مستوي الاغتراب الاجتماعي لدي المراهقين من حيث النوع –المستوي الاقتصادي والاجتماعي نتيجة تعرضهم لقضايا العنف المجتمعي بالصحف الالكترونية. تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية ، واستخدم الباحث منهج المسح الإعلامي

بشقية التحليلي والميداني وذلك من خلال تطبيق أداة الاستبيان علي عينة عمديه من الشباب الجامعي في المرحلة العمرية ما بين (21-18)سنة ، وبلغ قوامها 450 من طلاب الجامعات المصرية ( الزقازيق –فاروس -القاهرة ) بواقع 150مفردة لكل جامعة وكذلك تحليل مضمون عينة من الصحف الالكترونية (الأهرام –الوفد –اليوم السابع) الصادرة في الفترة الزمنية أول يناير 2017حتى آخر مايو.2017 وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج اهمها :جاء التركيز في مقدمة آليات التأطير علي مستوي المعلومات وجاءت المداخل الأخلاقية في مقدمة آليات تأطير قضايا العنف المجتمعي علي مستوي العرض في الصحف الالكترون .

**دراسة: انتصار السيد محمد محمود زايد، بعنوان: دور الصحف الإلكترونية المصرية في توعية الشباب الجامعي بقضايا حقول الإنسان : دراسة تطبيقية / (2017)** [7] .

هدفت الدراسة إلى التعرف على اهتمام الصحف الإلكترونية بقضايا حقوق الإنسان و رصد أهم القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتي حظيت بتركيز ومعالجة أكثر من قبل الصحف الالكترونية .الوقوف على دوافع استخدام الشباب الجامعي للصحف الالكترونية .التعرف على العناصر التفاعلية المتاحة في مواقع الصحف الالكترونية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان ، وخلصت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها : للصحف الالكترونية دور بارز في طرح العديد من القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن الأحداث التي شغلت الرأي العام لفترة طويلة، ولا شك أن قضايا حقوق الإنسان تفرض أهميتها باختلاف المجتمعات والأزمنة ، وتعتبر الصحافة الالكترونية مصدراً يستمد منه الجمهور الأخبار والمعلومات ومساعداً في تكوين رؤيتهم الخاصة، وأطرهم المعرفية والمرجعية حول القضايا المطروحة، علاوة على المشاركة الإيجابية للجمهور من خلال العناصر التفاعلية المتوافرة في الصحف الالكترونية ، تعد الصحافة الالكترونية أحد أهم البدائل الاتصالية التي إتاحتها شبكة الانترنت، وأسهمت هذه الوسيلة في تعظيم الأثر ألاتصالي للعملية الإعلامية من خلال ما يتوافر فيها من عناصر مقرؤة ومرئية ومسموعة وتبعا لطبيعية الصحافة الالكترونية الخاصة والمستفيدة من معطيات الانترنت .

**دراسة: محمد الصديق البشير امبيرش، بعنوان: الصحافة الإلكترونية والمسئولية المدنية / (2017)**[8]**:**

هدفت الدراسة الي التعرف علي المسئولة الاجتماعية في الصحف الالكترونية ، وخلصت الي

ازدياد عدد الصحف الصادرة في المجتمع سواء في الصورة التقليدية المكتوبة أو المنشورة بالوسائل الحديثة كالإنترنت والصحافة الإلكترونية؛ ويرجع ذلك لما للصحافة من أهميةٍ في عرض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال نشر وتقديم المعلومات على هيئةِ مقالاتٍ وتحقيقاتٍ صحفيةٍ .وقد ازداد عدد الصحف الصادرة في المجتمع سواء في الصورة التقليدية المكتوبة أو المنشورة بالوسائل

الحديثة كالإنترنت والصحافة الإلكترونية؛ ويرجع ذلك لما للصحافة من أهميةٍ في عرض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال نشر وتقديم المعلومات على هيئةِ مقالاتٍ وتحقيقاتٍ صحفيةٍ.، وكسبت هذه الوسيلة الاتِّصالية الجديدة جمهورًا عريضًا من مختلف فئات الجماهير وأصبحت منافسًا قويًّا لوسائل الإعلام التقليدية، وأسهمت شبكة الإنترنت في تعظيم الأثر الاتِّصالي للعملية الإعلامية من خلال ما تتوافر عليه من عناصرٍ مقروءةٍ ومسموعةٍ ومرئيةٍ إضافة إلى تحوُّل معظم وسائل الإعلام التقليدية من إذاعات ومحطات تلفاز وصحف ومجلات إلى صحافة أو إذاعة أو فضائيات تليفزيونية أو مواقع إلكترونية.

**دراسة: محمد كمال محمد سلطان، بعنوان: معالجة المواقع الإلكترونية لقضايا الجريمة المتعلقة بالطفل المصري / (2017)[9]:**

تناولت الدراسة المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة المتعلقة بالطفل المصري بالمواقع الإلكترونية ، وهدفت الدراسة التعرف علي الأشكال التي تمت بها المعالجة الصحفية لقضايا الجرائم المتعلقة بالطفل المصري في المواقع والصحف الإلكترونية ، والتعرف علي مدي نجاح التغطية الصحفية لصحف عينة الدراسة للحد من ظاهرة جرائم الأطفال والتوعية بأضرارها ، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وتم استخدام منهج المسح بالعينة عدد من المواقع والصحف الإلكترونية (أخبار اليوم – اليوم السابع –الوفد) ، وخلصت الي ان المواقع الصحفية تتناول قضايا الطفل واهمها التسريب من التعليم ، وعمالة الاطفال .

**دراسة: رباب أسامة علي حسن شاهين، بعنوان: علاقة تعرض الشباب للصحف الإلكترونية باتجاهاتهم نحو قضايا حقوق الإنسان (2017) [10] .**

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات الوصفية، حيث تهدف في الأساس إلى"رصد وتحليل دور الصحافة الإلكترونية كمصدر من مصادر الإعلامية التي تسهم في تشكيل اتجاهات الشباب نحو قضايا حقوق الإنسان.قامت الباحثة بإجراء دراسة الميدانية على عينة من الشباب، بلغت قوامها (400)مفردة في محافظات )القاهرة –الدقهلية –الإسكندرية –بني سويف.(وقد استخدمت الباحثة استمارة الاستبيان في الدراسة الميدانية باعتبارها أداة لجمع البيانات .وكانت أهم النتائج ما يلي:- توصلت الدراسة إلي ارتفاع تعرض المبحوثين للصحف الإلكترونية، إذ جاء في المرتبة الأولي تعرض المبحوثين لها بصفة دائمة و منتظمة بنسبة 45.5%، يليها أحياناً ما يتعرضون للصحف الإلكترونية، بينما جاء في المرتبة الأخيرة نادراً ما يتعرض المبحوثين للصحف الإلكترونية .كشفت الدراسة إلي انخفاض متابعة المبحوثين لقضايا حقوق الإنسان، إذ جاءت في المرتبة الأولي متابعة المبحوثين لقضايا حقوق الإنسان بدرجة متوسطة )إلي حد ما(، يليها في المرتبة الثانية نادرا ما أهتم، وفي المرتبة الأخيرة أهتم بدرجة كبيرة.أظهرت الدراسة تصدر صحيفة اليوم السابع الترتيب الأول بنسبة 74.0%بين الصحف التي اعتمد عليها الشباب في متابعتهم لقضايا حقوق الإنسان.كشفت الدراسة عن تصدر الحقوق السياسية من حيث

تعرف المبحوثين عليها حيث احتلت المرتبة الأولي، يليها في المرتبة الثانية حقوق الفئات الخاصة، يليها الحقوق الاجتماعية في المرتبة الثالثة، يليها الحقوق المدنية في المرتبة الرابعة من حيث تعرف المبحوثين عليها من خلال الصحف الإلكترونية، يليها في المراتب الأخيرة الحقوق الثقافية والحقوق الحديثة.

**دراسة: مها رمضان محمد عبد العزيز، بعنوان: أطر المعالجة الصحفية للجمعية التأسيسية للدستور في الصحافة المصرية / 2016[11]:**

وهدفت الدراسة: رصد وتحليل اطر معالجة صحف الدراسة للجمعية التأسيسية للدستور لجنة المائة ولجنة الخمسين.واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي. وخلصت الي مجموعة من النتائج أهمها :

- احتلت المواد الخبرية النسبة الأكبر من المضامين الصحفية الواردة بصحف الدراسة وخاصة فن الخبر الصحفي.
- جاءت مواد الرأي في المرتبة الثانية لصحف الدراسة إثناء معالجتها لأحداث اللجنتين وخاصة فن المقال الصحفي وان كانت اعلي نسبة له بجريدة الأهرام.

**دراسة: حنان رجل محمد كمال اللقاني، بعنوان: معالجة الصحف المصرية لأعمال السلطة القضائية في مصر بعد ثورة 25 يناير : دراسة تطبيقية علي صحف (الأهرام ، الوفد ، المصري اليوم) / 2016[12]:**

اهتمت الدراسة بدراسة طبيعة المضمون الصحفي المنشور في الصحف المصرية (قومية ، حزبية، خاصة) عن أعمال السلطة القضائية في مصر بعد ثورة 25يناير ، وذلك للكشف عن سمات وخصائص المعالجات الصحفية بشأن أعمال السلطة القضائية في الصحف محل الدراسة والتعرف على أهم الأطر الإعلامية التي أبرزتها المعالجات الصحفية المقدمة بشأن القضية محل الدراسة من خلال إجراء دراسة تحليلية لعينة من الصحف المصرية (الأهرام ممثلة للصحف القومية ، الوفد ممثلة للصحف الحزبية، المصري اليوم ممثلة للصحف الخاصة) خلال الفترة من 1/1/2012 حتى 31/12/2013

و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي :

أوضحت نتائج الدراسة أن الصحف الخاصة كانت أكثر الصحف المصرية اهتماماً بتناول أعمال السلطة القضائية ، تلتها الصحف الحزبية في الترتيب الثاني، بينما كانت الصحف القومية أقل صحف الدراسة اهتماماً بتناول أعمال السلطة القضائية ، كما بينت نتائج الدراسة وجود اتفاق بين الصحف قومية وحزبية وخاصة على المعالجة الخبرية لأعمال السلطة القضائية حيث استأثرت الأشكال الإخبارية بنسبة (95)، 9% من الفنون الصحفية التي اعتمدت عليها الصحف الثلاث في معالجتها لأعمال السلطة القضائية ، واحتل الخبر القصير المرتبة الأولى بنسب متفاوتة بصحف الدراسة في معالجتها لأعمال السلطة القضائية ، يليه التقرير الإخباري في المرتبة الثانية. وكشفت نتائج الدراسة أنه بالرغم من الاختلاف الأيديولوجي لصحف الدراسة إلا أنها تشابهت في الأطر الإعلامية التي تبنتها في معالجتها لأعمال السلطة

القضائية حيث جاء الإطار المحدد بقضية الأكثر بروزاً بين الأطر المستخدمة بالصحف (قومية ، حزبية ، خاصة) إلا أنه كان الأكثر استخداماً لدى جريدة المصري اليوم والذي ارتبط بالصحف الثلاث محل الدراسة بقضيتين رئيسيتين ركزت الصحف الثلاث على عرض أحداثهما وأمثلة التأكيد عليهما ، حيث تمثلت القضية الأولى في فساد نظام الرئيس مبارك ورموزه والتي حرصت الصحف الثلاث على تناول وقائع فسادهم ومتابعة الإجراءات القضائية المتخذة بشأنها وكذلك القرارات و الأحكام القضائية الصادرة ضدهم ، أما القضية الثانية فظهرت عقب ثورة 30يونيو وعزل الرئيس محمد مرسى والتي تمثلت في فساد جماعة الإخوان المسلمين والتي حرصت الصحف الثلاث أيضاً على نشر الإجراءات القضائية المتخذة ضد أعضاء الجماعة.

**ثامنا : التعقيب على الدارسات السابقة:**

إن النظرة الشاملة للأبحاث والدارسات السابقة مكنت الباحث من الاطلاع على النقاط التي تمّ التركيز عليها في هذه الدارسات، والمتغيرات التي قام الباحث بدارستها، والأدوات التي استخدمها، والمنهج الذي اعتمده، كذلك الاطلاع على الفرضيات المستخدمة وطرق استخلاص النتائج والأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسات ومن خلال استعراض النتائج ومناقشتها وتفسيرها

**تمّ الاستفادة منها في مناقشة البحث الحالي.**

وبعد استعراض ما سبق من دارسات وأبحاث علمية تتعلّق بالتحديات التشريعية للعصر الرقمي ، كان لابد من الوقوف للتعرف على موقع هذا البحث بالنسبة لما سبقه من أبحاث ودارسات وما اختلف به عن تلك الأبحاث والدراسات.

لقد التقى هذا البحث مع بعض الأبحاث السابقة من حيث الوسيلة الإعلامية كأداة وهي مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر .

ويتشابه هذا البحث مع بعض الدارسات السابقة من حيث نوع الدراسة الوصفية التحليلية، وفي المنهج المسحي وأدواته المتمثلة تحليل المحتوي وبحث المجموعة الدراسية المستهدفة .

وهذا يعني أن مشكلة البحث جديدة فهي تتناول التحديات التشريعية للعصر الرقمي بالمؤسسات الصحفية والمتمثلة في مؤسة دار التحرير للطبع والنشر، وهو ما لم تتناوله أي دراسة سابقة، رغم اتفاق هذا البحث مع بعض الدراسات الأخرى من حيث نوع البحث والمنهج والأدوات المستخدمة.

ومن الملاحظ أن أغلب الدراسات السابقة قد نوقشت من زوايا مختلفة إلى حد ما عن هذا البحث، فاختلف في نوعية الأدوات المستخدمة.

وأخيرا تبرز مكانة هذا البحث وفقا لما يلي:

أ- ركز البحث على متغير رئيسي هو التحديات التشريعية للعصر الرقمي في مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر .

ب - تمّ في هذا البحث دراسة العلاقة بين متغيرين رئيسيين هما تحليل عينة من الصفحات الأولي لمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر " جريدة الجمهورية " وبحث

المجموعة الدراسية المستهدفة لمعرفة المواقف المختلفة وهما سبعة من المسئولين في دار التحرير والممارسين للعمل الصحفي والأكاديميين والباحث. وهي لم تتناولها الدراسات السابقة من قبل.

**تاسعا :الإطار النظري**

دستور مصر الجديد لعام 2014 يعد أساسيا لعملية إرساء الديمقراطية وتعزيز حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام .ومع ذلك ، فإن معظم التشريعات القديمة والمقيدة في مصر لا تزال سارية ، مما يخلق مشهدًا قانونيًا غير مؤكد ويبطئ التقدم . وقد أبرزت الأحداث الأخيرة.(13)لأهمية الحاسمة لمراجعة وتعديل تشريعات وسائل الإعلام .، وإذا قمنا بتقييم التشريعات المتعلقة بالدخول إلى الأسواق وخلصنا إلى أن دستور 2014 يوفر أساسًا أسلم من السابق لتوفير نظام جديد يدعم حرية التعبير وكذلك حرية وسائل الإعلام والصحافة . وبالتالي ، فإنه يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام . ومع ذلك ، فلا توجد ضمانات واضحة ومفصلة حول تنظيم المجلس الأعلى لوسائل الإعلام وصلاحياته وسلطاته التنظيمية وعمله وكفاءاته ، بحيث تؤدي البيئة القانونية الحالية إلى نظام جديد للحكم والتنظيم للبث والنشر والتوزيع الإعلامي، ولكنه لا يزال غير ديمقراطي . ووسائل الإعلام على الإنترنت تعمل بدون ضوابط . وهذا الخطر أكبر بينما تظل القواعد القديمة لقانون الصحافة سارية في القانون الجديد .وقد أدى عدم وجود قواعد بشأن المساعدات الحكومية وممارسة الحكومات السابقة التي تستخدم القوة الاقتصادية للتمييز والتأثير حتى في وسائل الإعلام الخاصة إلى تقليص شديد لحرية الإعلام والمنافسة المشوهة في كل من قطاع البث وفي أسواق الصحافة . وأيضًا ، كان "الإفراط في التمويل "لمنافذ وسائل الإعلام الحكومية دون أي تقديرات التكلفة والميزانية المتعلقة بالتمويل ، كان له تأثير سلبي على المنافسة العادلة .إن عدم وجود تشريع بشأن الإعلام الحكومي والسياسي ، والإعلان في وسائل الإعلام الحكومية ، إلى جانب عدم وجود حق مكرس قانونيًا في الحصول على المعلومات ، قد مكن الحكومة من أن تتخذ، من أجل مصلحتها الخاصة، مقاربة غير شفافة للإعلان .يتيح ذلك فرصًا لدعم "الصديقة "والتمييز ضد وسائل الإعلام "غير الودية ."هذه الممارسة المتمثلة في منح المزايا السياسية لوسائل الإعلام الخاصة ليست ممارسة مشروعة في أوروبا وتتعارض مع المعايير الدولية .عند إجراء بحث في الرقابة المؤسسية ، وجدنا أنه على الرغم من أن الدستور الجديد يتضمن إعلانًا عامًا بشأن حظر الرقابة ، لا يزال كل من قانون العقوبات وقانون الصحافة يتضمنان أحكامًا مقيدة للغاية، تسمح للصحفيين بمقاضاتهم بتهمة التشهير .يحدد الدستور الجديد قائمة واسعة من الحقوق الأساسية للتطبيق خلال الفترات الانتخابية .ومع ذلك، كان تنفيذها محدودًا ، حتى أثناء الانتخابات الرئاسية في عام 2014، كما لاحظت بعثة مراقبة الانتخابات في الاتحاد الأوروبي . (EOM) في تصنيفاتها الأخيرة لحرية الصحافة ، أعطت فريدوم هاوس مصر تصنيفًا عامًا "غير ايجابي". "(14)

- لا يزال الإطار القانوني للبيئة الإعلامية المتغيرة بعد الدستور الجديد يفتقر إلى العناصر اللازمة لحماية استقلال وشفافية ومساءلة الإعلام المصري. ومع الضمانات المعتمدة حديثًا التي ينص عليها الدستور الجديد لعام 2014 ، هناك فرصة لإصلاح تنظيم وسائل الإعلام.

كانت البيئة الإعلامية في مصر تهيمن عليها الدولة تاريخياً بشكل كبير في جميع القطاعات، بما في ذلك الصحف المطبوعة والإذاعة والتلفزيون. وقد دخل السوق عددًا كبيرًا من اللاعبين الجدد ولا يزال الإطار القانوني لهذا المشهد المليء بالتحديات يفتقر إلى العناصر الرئيسية لنظام تنظيمي ديمقراطي لضمان وحماية استقلال وشفافية ومساءلة وسائل الإعلام.

**التجربة الامريكية**

عرض التجربة الامريكية فى مجال الضوابط القانونية والمهنية والاخلاقية للعمل الاعلامى ضرورى لتحديد ملامح هذه التجربة والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها ،وكذلك مدى امكانية الاستفادة منها فى مصر والعالم العربى ،ونحن فى مرحلة اعادة صياغة لمنظومة الحياة المصرية عموما والاعلام على وجه الخصوص ،بعد ثورتى الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو.

1- القوانين.

حرية الصحافة هي الحرية الأساسية التي كفلها التعديل الأول من الدستور الامريكى .والذى ينص على "يحظر تشريع أى قوانين تجعل للدولة دينا رسميا، أو تعرقل الممارسة الحرة لشعائر أى دين، أو تنال من حرية التعبير، أو حرية الصحافة، أو تعوق حرية التجمع والتظاهر السلمى، أو تمنع جمع التوقيعات على أى طلبات تقدم للحكومة لرفع ضرر أو ظلم(15)

**First Amendment** .

Congress shall make no law respecting an establishment of religion، or prohibiting the free exercise thereof; or abridging the freedom of speech، or of the press، or the right of the people peaceably to assemble، and to petition the Government for a redress of grievances.

هذا هو نص التعديل الأول الصادر فى عام 1791 وعلى ذلك فان الحكومات و الهيئات التشريعية لا تستطيع ان تمس تلك الحرية. وهناك العديد القوانين الاتحادية التي تسعى إلى ضمان أقصى حد من ضمان التعديل الأول للدستور، مثل قانون حرية المعلومات وقانون الخصوصية. وبموجب قانون الاتصالات لعام 1934 تم تقسيم العمل الإعلامى الى مجالين اثنين هما: الاتصالات السلكية واللاسلكية والمواد المطبوعة (الصحف والدوريات ، وغيرها). وهناك بعض القوانين الاتحادية فيما يتعلق بكل فئة من هذه الفئات و هناك قوانين للولايات التي تنظم العمل فى هذه المجالات .

تنظم لجنة الاتصالات الفيدرالية( FCC) الاتصالات بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الأجنبية فى مجال الإذاعة والتلفزيون ، والأتصالات السلكية والاسلكية والأقمار الصناعية، والكابلات. وقد تم إنشاؤها من قبل قانون الاتصالات فى عام 1934.

وتنظم مختلف فروع وسائل الإعلام من قبل مكاتب مختلفة . حيث ينظم المكتب الإعلامي"Media Bureau "الترددات، والتلفزيون الارضى، و البث الفضائي المباشر كما ينظم تلفزيون الكيبل. وينظم مكتب الاتصالات السلكية" Wireless Telecommunications Bureau" مرافق الهاتف والكيبل. المكتب الفني للاتصالات اللاسلكية يدير جميع برامج الاتصالات اللاسلكية التجارية والخاصة المحلية والدولية. ويدير المكتب الدولي "International Bureau "كل البرامج الدولية. وقد تم إجراء إصلاح شامل لقانون الاتصالات لعام 1934، حيث أصدر الكونجرس قانون الاتصالات لعام 1996. وكان هدفه تحرير الصناعة وتشجيع المنافسة.

وبعد نمو الإنترنت ووسائل الإعلام الرقمية بدأت الحدود تضيق بين قطاعات وسائل الإعلام . وفي عام 1998 أصدر الكونجرس قانون اللألفية لحقوق المؤلف الرقمية (DMCA ) للتعامل مع قضايا الإنترنت و التقنيات المتقدمة المستخدمة لحماية الملكية الفكرية .(16).

1- قانون الاتصالات لعام 1996(17)

في 1 فبراير 1996 و بعد أشهر من المفاوضات و الخلافات السياسية ، أقر الكونجرس قانون الاتصالات لعام 1996. هذا القانون هو أول إعادة كتابة شاملة لقانون الاتصالات لعام 1934، لانه ادخل تغيرات بشكل كبير على القواعد الأساسية للمنافسة والتنظيم في جميع قطاعات صناعة الاتصالات، من خدمات الهاتف المحلية والدولية، لتلفزيون الكيبل والبث وتصنيع المعدات .

وقد كان قانون الاتصالات حدثا فاصلا في تطوير صناعة الاتصالات فى الولايات المتحدة على مدى عقود هيمنت فيها لجنة الاتصالات الفدرالية ولجان المرافق العامة للدولة ( " PUCs " ) على سياسة الاتصالات بما في ذلك الملكية وشروط الخدمة وحافظت على الاحتكارات وحمايتها على مستوي الدولة والولايات الفيدرالية. وتقع أحكام القانون في خمسة مجالات رئيسية هي:• الاتصالات الهاتفية • وتصنيع معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية • تلفزيون الكيبل • والإذاعة والتلفزيون• الإنترنت و خدمات الكمبيوتر على الانترنت.

وقد وضع القانون قواعد في كل من هذه المجالات، وتم القضاء على حواجز دخول السوق والتركيز والاندماج والتوسع، وضع التزامات جديدة ضخمة على لجنة الاتصالات الفدرالية ومسؤولي الولايات. في بعض المجالات، ولا سيما العنف التلفزيوني و"الاتصالات غير الائقة " على الخط، واقر الكونجرس المزيد من

الاجراءات لتعزيز وجهات نظره فى السلوك الاجتماعي والأخلاقي المناسبة واطلاق العنان لقوى السوق التنافسية .

1- **الاتصالات الهاتفية** . نقض القانون كل القيود التي فرضتها الدولة على المنافسة في خدمة الهاتف المحلية والدولية . حيث سمح للشركات بتقديم خدمات لمسافات طويلة خارج مناطقهم وداخل مناطقهم وإزالة القيود على دخول المنافسة الهاتفية المحلية. ووضع قواعد جديدة تسمى" الخدمة الشاملة " اكد فيها على ضرورة مواصلة الدعم من الخدمة الهاتفية للمشتركين في المناطق الريفية والمنخفضة الدخل، ومساعدة المدارس والمكتبات والمؤسسات العامة الأخرى في أن تصبح متصلة بخدمات الاتصالات المتطورة. والغاء كافة مراسيم الاحتكار، مع الاحتفاظ "بفرص متساوية للجميع".

2- **معدات التصنيع** . يسمح القانون للشركات بتصنيع معدات الهاتف جميعا بمجرد موافقة لجنة الاتصالات الفدرالية بشرط عدم التمييز. ومراعاة القيود المفروضة على المشاريع الصناعية المشتركة، ومراعاة المعايير المطلوبة وخصوصا تلك التى تتيح امكانية الوصول إليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة .

3-**تلفزيون الكيبل**. خفف القانون من القواعد التي تحكم أنظمة تلفزيون الكابل بموجب قانون الكيبل عام 1992. وسمح بفترة اعادة تنظيم بلغت ثلاث سنوات ( 31 مارس 1999 ) على جميع شبكات الكيبل باستثناء " الشبكات الأساسية " التي تضم القنوات العامة والتعليمية. وسمح لشركات الهاتف بتقديم خدمات التلفزيون أو لتنفيذ برامج الفيديو للكيانات الأخرى عن طريق "نظم الفيديو المفتوحة. " مع حرية التسعير لما هو متاح لشركات تلفزيون الكيبل التي تواجه منافسة من شركات الهاتف المحلية التي تقدم خدمات فيديو "مماثلة" عبر الهاتف. وجعل أنظمة الكابلات في المجتمعات الصغيرة تتمتع بتحرير سعر فوري . وطلب القانون من جميع أنظمة الكابلات تغيير معالم البرامج الخاصة بالكبار فقط مثل تلك التى تحمل مشاهد جنسية صريحة. ووضع لها رسوم ويقتصر تحديدها على لجنة الاتصالات الفدرالية.

4- **البث الإذاعي والتلفزيوني** . وسع القانون من قواعد لجنة الاتصالات الفدرالية فيما يتعلق بتركيز وسائل الإعلام من خلال السماح لشركة واحدة أو شبكة لامتلاك محطات التلفزيون الخاصة بنسبة تصل إلى ما يقرب من 35 في المائة للاسرة الواحدة (الحد السابق هو 25 في المئة ) . وطلب من لجنة الاتصالات الفدرالية النظر في تغيير الحدود الأخرى على الملكية في ولاية واحدة . ولأول مرة يتم السماح للشركات امتلاك شبكات أنظمة التلفزيون الكابل الخاصة، ولكن لا يمكن لشبكة الحصول على شبكة أخرى. والغى القانون كل الحدود على الصعيد الوطني في ملكية المحطات إلاذاعية، ولكن يتم الاحتفاظ بحدود عدم التركيز، وسمح القانون لشركات التلفزيون باستخدام الترددات الإضافية للتلفزيون عالي الوضوح أو لأغراض أخرى، بعد موافقة لجنة الاتصالات الفدرالية ، ومقابل

دفع رسوم زائدة. ومطالبة تلفزيون الشركات المصنعة للمعدات لتجهيز جميع التلفزيونات الجديدة بما يسمى بشريحة" ("V" للعنف) مما يسمح للابوين بحجب برامج العنف والبرامج الجنسية والبرامج الفاضحة أوالبرامج الغير لائقة .

**5-الإنترنت و خدمات الكمبيوتر على الانترنت** . في القسم الفرعي لما يسمى " قانون آداب الاتصالات لعام 1996، وهو قانون يخلق عقوبات جنائية لمن يقدم عبر شبكة الإنترنت مواد تعتبر غير محتشمة للقاصرين. ومن هذه الأحكام أيضا انه يعتبر جريمة تقديم أي مواد ونقلها عبر شبكة الكمبيوتر بقصد ازعاج أو مضايقة المتلقي، وتوسيع الحظر على تقديم الأجهزة التى تساعد على الإجهاض على شبكة الاتصالات بالكمبيوتر . وتم وضع مادة تقول أن لجنة الاتصالات الفدرالية ليس لها اختصاص لتنظيم الإنترنت .

**2-1- :قانون الالفية لحقوق المؤلف الرقمية (18)**

Digital Millennium Copyright Act (DMCA)

قانون الألفية لحقوق المؤلف الرقمية (DMCA ) وهو قانون اصدرته الولايات المتحدة لتطبق معاهدات المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO).1996وهذا القانون يجرم إنتاج ونشر التكنولوجيا، والأجهزة أو الوسائل المخصصة للتحايل على الحقوق الرقمية كما يجرم الحصول إلى المصنفات المحمية بدون دفع حق المؤلف. كما إنه يجرم اى انتهاك لحقوق الطبع والنشر الفعلي. بالإضافة إلى ذلك،فان قانون DMCA يزيد من العقوبات على التعدي على حق المؤلف على الإنترنت. وقد اقر القانون يوم 12 أكتوبر 1998، بالإجماع في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وتم توقيع القانون من قبل الرئيس بيل كلينتون في 28 أكتوبر 1998.

الاضافة الرئيسية لقانون DMCA في مجال حق المؤلف هو إعفاء مقدمي خدمة الإنترنت وغيرهم من الوسطاء من المسؤولية المباشرة وغير المباشرة. واعتمد هذا الإعفاء من قبل الاتحاد الأوروبي في اطارالتوجيه العالمى لتشجيع التجارة الالكترونية منذ عام2000. وهذا التوجيه يتماشى مع قانون حق النشر الاوربى لعام2001 كما انه ياتى تنفيذا لمعاهدة الويب بشأن حق المؤلف عام 1996 للاتحاد الأوروبي.

**3-قانون حرية المعلومات الأمريكي** (FOIA) : هو قانون فيدرالي ينص بصورة عامة على أن لكل فرد الحق في طلب الوصول إلى سجلات الوكالات الفيدرالية، فيما عدا حدود السجلات المحمية من الكشف، الواقعة ضمن الإعفاءات التسعة الواردة في القانون أو ضمن أيٍ من الاستثناءات الثلاثة الخاصة بسجل تنفيذ القانون. تمّ إصدار قانون حرية المعلومات لمركز خدمة الطالبين بموجب الأمر التنفيذي 13392 في 14، ديسمبر 2005. [(19)]

**2- القيم الاخبارية**

القيم ألاخبارية تسمى أحيانا معايير ألاخبار، وهى التى تحدد مقدار بروز خبر ما وتعطيه اهمية من قبل إحدى وسائل الإعلام، وتجعل الخبر يستحوذ على الاهتمام من قبل الجمهور. وهناك توافق كبير فى مجتمع الصحافة الامريكية على مجموعة كبيرة من القيم الاخبارية والتى يشار اليها دائما على انها ' أخبار تستحق النشر " (20) والقيم ألاخبارية ليست عالمية ، ويمكن أن تختلف على نطاق واسع بين مختلف الثقافات . في الممارسة الغربية، يتم اتخاذ القرارات بشأن اختيار وتحديد الأولويات للأخبار من قبل المحررين على أساس خبرتهم والحس الصحفى. وقد قام كل من "جى جالتن وام روج "بدراسة تحليلة لهذه القضية أظهرت أن هناك عدة عوامل يتم تطبيقها باستمرار عبر مجموعة من وكالات الأنباء . وهذه العوامل تدور حول ثلاث فرضيات كبرى هى: العمومية والتكامل والاستثناء، حيث تشير العمومية الى ان الاحداث التى تخاطب الحس الجمعى لاغلب النس تلقى رواجا عن تلك التى تخاطب الاقلية، ويشير التكامل الي ان ضرورة تلاقى الاخبار فى اطار واحد قابل للفهم ويشير الاستثناء الى ان الموضوع الذى لا يهم احد او يهم فئة قليلة لا يصبح خبرا .ويشير الخبراء فى الولايات المتحدة الامريكية الى وجود مجموعة متنوعة من الضغوط الخارجية والداخلية لها تأثير على قرارات الصحافة فى تغطيتها القصص الخبرية ، وكيف يتم تفسير القضايا والتأكيد على اهميتها. ويمكن لهذه الضغوط ان تؤدي أحيانا إلى التحيز أو كتابة تقارير غير أخلاقية. ولكن الرغبة فى تحقيق الصلة، وإعطاء الجماهير الأخبار التي تريد و تجدها مثيرة للاهتمام ، هو هدف متزايد الأهمية لوسائل الإعلام التي تسعى إلى الحفاظ على حصتها في السوق في سوق تتطور بسرعة. جعلت هذه المؤسسات الإخبارية أكثر حرصا على ما تقدم وردود فعل الجمهور أجبرتهم على اعتماد وتطبيق القيم الصحفية لجذب الجماهير والحفاظ علىها.

وابرز القيم الاخبارية التى عليها شبه اجماع فى الصحافة الامريكية هى :

- **التكرار**: **Frequency** الأحداث التي تحدث فجأة و تتناسب تماما مع الجدول الزمني للمؤسسة، هذه الأخبار هي ألاكثر اهمية من تلك التي تحدث تدريجيا أو في أوقات غير مناسبة من الليل أو النهار. الاتجاهات الطويلة الأجل ليس من المرجح أن تلقي الكثير من التغطية.
- **السلبية**: **Negativity** الأخبار السيئة هي ألاكثر اهمية من الأخبار الجيدة.
- **عدم التوقع** : **Unexpectedness** الحدث الخارج عن المألوف يكون له تأثير أكبر من شيء يحدث يوميا .
- **عدم الغموض** : الأحداث التي لها آثار واضحة تكون اكثر اهمية من تلك التي تكون مفتوحة عل أكثر من تفسير، لان فهم الآثار الناتجة عن الاحداث يعتمد على الفهم وكذلك على الخلفية المعقدة للأحداث.
- **التخصيص**: **Unambiguity** الأحداث التي يمكن أن تصور على أنها تصرفات الأفراد سوف تكون أكثر جاذبية من تلك التي لا يوجد فيها مثل هذه "الخصوصية".

- **المعنى**: **Meaningfulness** يتصل المعنى من تحديد الجمهور لمدى قربه من الموضوع. " القرب الثقافي" هو عامل مهم هنا - فالقصص تكون لها نفس المعنى مع الناس الذين يتكلمون نفس اللغة ولهم نفس الخلفيات الثقافية .
- **الإشارة إلى الأمم الكبرى** : **Reference to elite nations** قصص القوى العالمية تلقي المزيد من الاهتمام من قضايا الأمم أقل تأثيرا.:
- **الإشارة إلى الشخصيات الكبرى** : **Reference to elite persons** قصص الأغنياء، الاقوياء، الشخصيات الشهيرة الشخصيات سيئة السمعة تحصل على مزيد من التغطية.
- **الصراع Conflict** : المعارضة من الشعب والحكام وصراع القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية لها تأثير كبير. لان قصص الصراع غالبا ما تكون اولى .
- **الإنسجام** : **Consonance** القصص التي تتناسب مع توقعات وسائل الإعلام تحصل على مزيد من التغطية من تلك التي لا تتناسب مع توقعاتها ( والتي هي بالتالي غير مستعدة لها ) .
- **الاستمرارية**: **Continuity** وهى خاصية تخلق نوعا من الجمود. ولكنها تجعل مؤسسات الاعلام تتمكن من الموضوعات التى تعرضها كما يرجع ذلك ايضا الى ان التغطيات السابقة للقصة الخبرية تجعلها مالوفة للجمهور. وهو ما يجعلها أقل غموضا.
- **التركيبه**: **Composition** القصص تتنافس مع بعضها البعض للفوز بمساحة في وسائل الإعلام. على سبيل المثال، قد يسعى المحررون لتوفير التوازن بين أنواع مختلفة من التغطية، بحيث إذا كان هناك فائض من الأنباء الأجنبية على سبيل المثال، قد يكون ذلك مبررا لافساح الطريق لقصة من الأخبار المحلية يمكن ان تكون اقل اهمية. وبهذه الطريقة فان عرض قصة ما لا يعتمد فقط على قيمتها الأخبارية الخاصة ولكن أيضا على تلك القصص المتنافسة.
- **المنافسة**: **Competition** المنافسة التجارية أو المهنية بين وسائل الإعلام قد تؤدي بالصحفيين لمنح قيمة للأخبار التي تعطى اهمية من قبل منافسيه .
- **الاستقطاب بالمشاركة Co-optation**"القابلية للعرض": قد تكون القصة غير مناسبة للنشر في حد ذاتها لكنها تكون مطلوبة إذا تعلق الأمر بقصة كبرى مرتبطة بها على التوالي.
- **الجاهز**ية"القابلية للتاكيد": :**Prefabrication**قد تكون القصة هامشية فيما يتعلق بالأخبار ولكن مكتوبة ومتاحة ويمكن اختيارها قبيل قصة جديرة بالنشرأكثر من ذلك بكثير ولكنها فى حاجة الى كتابة من الألف إلى الياء .
- **القدرة على التنبؤ Predictability**: من المرجح أن تكون القصة قابلة للنشر إذا كان قد تم التنبؤء بها مسبقا او اذا ما كان موضوعا مقررا .

- **ضيق الوقت** : **Time constraints**وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف اليومية لها مواعيد نهائية صارمة ودورة إنتاج قصيرة، لذلك فهى تختار العناصر التي يمكن بحثها بسرعة وتغطيتها بسرعة .
- **الدعم الفنى** : **Logistics** على الرغم من توافر الاتصالات العالمية حتى من المناطق النائية ، والقدرة على نشر ومراقبة الإنتاج الاعلامى وما يبعثة المراسلون من تقارير من كل مكان، الا ان توافر الجوانب الفنية يمكن تحديد ما إذا كان يتم تغطية قصة خبرية ام لا .

**3-مواثيق الشرف وهى متنوعة حسب نوع النشاط الاعلامى-**

**اخلاقيات الاعلام**

ظهرت مدونات ومواثيق الشرف الصحفى في الولايات المتحدة منذ عام 1923.حينما وضعت الجمعية الأمريكية لمحرري الصحف ( The American Society of Newspaper Editors (ASNE)) أول هذه المدونات، تلتها جمعية الصحافيين المحترفينSociety of Professional Journalists ثم إدارة المحررين فى وكالة اسوشيتد برسAssociated Press Managing Editors. هذه المواثيق الأخلاقية وضعت طواعية من المؤسسات الصحفية الرئيسية الثلاث لرفع درجة المهنية فى عمل اعضائها ،وكانت هذه المواثيق عبارة عن مبادئ توجيهية هامة، تدعوا الصحفيين لأداء عملهم باكبر قدر من الامانة والموضوعية والدقة والنزاهة.(20)

وعندما بدات الصحافة الاستقصائية وظهرت جماعات "المراقبة الصحفية" فى الصحافة الأميركية في الفترة من عام 1960الى عام 1970، ادى ذلك إلى زيادة الاهتمام "بأخلاقيات مهنة الصحافة". وخلال حرب فيتنام، لعبت الصحافة دورا كبيرا في تسريع خروج الولايات المتحدة من الحرب التي كانت لا تحظى بشعبية. وأثناء التحقيق فى فضيحة ووترجيت، نجح اثنان من صحفيي الوشنطن بوست هما" بوب وودوارد وكارل بيرنشتاين "في الكشف عن الحقائق التي أدت إلى استقالة الرئيس نيكسون، ومع ذلك كان هناك شعور بأن الصحافة ذهبت بعيدا جدا في بعض الأحيان، وعبرت خطا رفيعا يفصل بين حق الجمهور في المعرفة وكلا من حق الأفراد في الخصوصية والتزام الحكومة لحماية الأمن القومي. في كثير من الحالات، وقد قررت المحاكم ان الصحافة تجاوزت حدودها. وفي عام 1971 حاولت الحكومة وقف صحيفة نيويورك تايمز عن نشر دراسة سرية لحرب فيتنام المعروفة باسم أوراق البنتاجون، مدعية أن نشرها سيضر بالأمن القومي. لكن المحكمة العليا في الولايات المتحدة قضت بأنه طلما ان الحكومة لا تستطيع إثبات مدى الضرر الواقع على الأمن القومي، يجب أن تكون الصحف حرة فى نشر المعلومات. (21)

ولكن مع تناقص مصداقية استطلاعات الرأي التي تظهر في التقارير الصحفية، دعت المؤسسات الإعلامية في جميع أنحاء الولايات المتحدة الامريكية عام 1980الى تجديد التركيز على اخلاق العمل الصحفى مرة اخرى.

واخلاقيات الصحافة واحدة من القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للصحفيين الأمريكيين، ومع ذلك، لا يزال الصراع بين اثنين من المعتقدات الراسخة: الحق في المعرفة والحق في الخصوصية. أنه من نوعية الصراع الذي لا يمكن حله فى صيغة واحدة، ولكن فقط على أساس كل حالة على حدة. لانه على الرغم من أن التعديل الأول للدستور الامريكى يحمي الصحافة من تدخل الحكومة، الا ان الصحافة الامريكية لا تملك الحرية الكاملة. هناك قوانين ضد التشهير وانتهاك الخصوصية، وكذلك قيودا على ما يمكن للصحفيين القيام به من أجل الحصول على الاخبار. كما ان الصحافة التلفزيونية تعمل في ظل قيود إضافية تحت ما يسمى مبدأ الإنصافThe reply.. بموجب هذه المادة، عندما تعرض محطة وجهة نظر واحدة على مسألة مثيرة للجدل، والمصلحة العامة يطلب من المحطة اعطاء ممثلي وجهات النظر المعارضة فرصة مماثلة للبث ،كما ان نظام الولايات المتحدة السياسى يتيح لكل من المحكمة، والدولة والمجالس التشريعية الاتحادية والهيئات التنظيمية والجمهور يد في تحديد كيف يتم التعامل مع مثل هذه القضايا القانونية والأخلاقية. (22)

**مدونة الأخلاق من مجلس الإعلام فى الولايات المتحدة الأمريكية**

**United States of America Code: Code of Ethics of the Media Council**

**مذكرة تفسيرية** : ان الغرض من جمع وتوزيع الأخبار والمعلومات والاراء هو خدمة المصلحة العامة. والصحفيين الذين يستخدمون وضعهم المهني كممثلين للجمهور لدوافع ذاتية أو اغراض شخصية اوغيره يرتكبون جريمة كبرى. وعلى الصحفيين إعلاء الحق في التعبير عن الآراء التي لا تحظى بشعبية وعرض اراء الأغلبية، وفي الوقت نفسه احترام إرادة الأقلية. وعلى الصحفي في جميع الأوقات الدفاع عن مبدأ حرية الصحافة فيما يتعلق بجمع المعلومات والتعبير عن الاراء وحرية النقد.

ولذلك يتفق أعضاء المجلس على الالتزام بألاخلاقيات التالية.

1 - الجمهور لديه الحق في معرفة الحقيقة. ولذلك على الصحفيين واجب الكشف عن الحقيقة إما على أنها تمثل الواقع الموضوعي أو تمثل ما يقول المصدر إلى حد ما، بدقة وموضوعية.

2 - عناوين الصحف يجب أن يكون لها ما يبررها تماما من محتويات المواد المرافقة لها. وكذلك الصورلتعطي صورة دقيقة للحدث وليس تسليط الضوء على حادث خارج السياق.

3 - يجب على الصحفيين احترام سرية مصادرهم الذين تعهدوا بعدم الكشف عن هويتهم.

4 - يجب استخدام وسائل عادلة فقط للحصول على الأخبار والصور والوثائق كما ان المصلحة العامة لاتبرر استخدام وسائل أخرى.

5 - يعتبرجريمة مهنية جسيمة قبول الصحفيين الرشاوى في أي شكل مقابل إما نشر أو منع نشر المعلومات.

6 - يجب على الصحفيين تصحيح أي أخطاء فورا ، وضمان أن التصحيح والاعتذار يلقي الاهتمام الواجب وتحمل حق الرد للأشخاص الذين تعرضوا للنقد عندما تكون المسألة ذات أهمية كافية.
7 - يجب أن يكون الصحفيون على علم بخطورة التمييز ويجب أن يبذلوا قصارى جهودهم لتفادي نشر هذا التمييز القائم على أساس من العرق، والجنس، والدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الأصول القومية أو الاجتماعية.
8 - الوظيفة العامة، والمشاركة السياسية، شغل المناصب العامة، والخدمة في مؤسسات المجتمع يجب تجنبها حتى لا تؤثر على امانة الصحفيين وأصحاب عملهم. ويتعين على الصحفيين وأصحاب عملهم تحصين حياتهم الشخصية بطريقة تحميهم من تضارب المصالح، سواء كان هذا التضارب حقيقيا أو ظاهريا. لان مسؤولياتهم أمام الجمهور لها أهمية قصوى.
9 - الانتحال عمل غير شريف وغير مقبول.
10 - يجب على الصحفيين احترام القيم الأخلاقية والثقافية للمجتمع ذاتيا. كما يتعين على الصحفيين احترام خصوصية الناس إلا عندما تتطلب المصلحة العامة خلاف ذلك.

**4- تحيزات وسائل الإعلام في الولايات المتحدة**

تحيز وسائل الإعلام في الولايات المتحدة يحدث فى جميع وسائل الإعلام الامريكية ،ويعرض بشكل منهجي وجهة نظر معينة. وتضم قائمة انحياز وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الامريكية انواعا عديدة من التحيزات منها: التحيز الليبرالي، والتحيز المحافظ، والتحيز للسلطة، والتحيز للشركات. وهناك انواعا من التحيز في كل من أخبار وسائل الإعلام والترفيه. وهناك مجموعة متنوعة من جماعات المراقبة التي تحاول العثور على الحقائق وراء كل التقارير المتحيزة والقضايا التي لا أساس لها من التحيز، [(23)] والبحث عن تحيز وسائل الإعلام هو موضوع منحة دراسية منتظمة في مجموعة متنوعة من التخصصات.

قبل ظهور الصحافة المهنية في عام 1900 وقبل ظهورمفهوم أخلاقيات وسائل الإعلام، عكست الصحف آراء الناشر. في كثير من الأحيان،كما خدمت جماعات من قبل الصحف المتنافسة مع اختلاف وجهات النظر في كثير من الأحيان. وهو ما يمثل تعارض جذري مع المعايير الحديثة. [(24)]

كما تناول "بنيامين فرانكلين" تحت اسم مستعار كتب مقالا للدعوة إلى طباعة المزيد من الاوراق النقدية. ولم يذكر أن شركه الطباعة الخاصة به تأمل في الحصول على وظيفة من طباعة المال. وهو مؤشر على مدى تعقيد مسألة التحيز عندما يتم الإشارة إلى انه سعى إلى الربح عن طريق طباعة المال، ويبدو أيضا أن فرانكلين قد يعتقد حقا أن طباعة المزيد من المال من شأنه أن يحفز التجارة. كما يشير كاتب سيرته والتر إيزاكسون، فقد كان فرانكلين أبدا يسعى دائما فى طريق فعل الخير [(25)]

و أصدر الكونجرس في الولايات المتحدة الغريبة قانونا يجرم أعمال التحريض على الفتنة، وحظر نشر اخبار"كاذبة، والكتابة الفاضحة، أو الخبيثة" ضد الحكومة، وجرم اى نوع التعبير عن أي معارضة شعبية لأي قانون من قوانين الرئاسة . واتهم الرئيس ابراهام لينكولن الصحف في الولايات الحدودية بالتحيز في صالح القضية الكونفدرالية، وأمر بإغلاق العديد من الصحف. (26)

ودعت العديد من الصحف الأمريكية الى التحيز، والدعوة علنا للتحيز لحزب سياسي اوآخر. وخفف من آثار ذلك عن طريق الفصل بين الأخبار والتحرير. وكان من المتوقع أن تكون محايدة نسبيا أو على الأقل واقعية، في حين أن أقسام التحرير تعرض علنا رأي الناشر فى اختيار الاخبار. كما كان يرافق افتتاحيات كتابها والرسوم الكاريكاتورية، التي من شأنها في كثير من الأحيان السخرية من المعارضين لاراء للناشر. (27)

خلال الحقبة التقدمية، فى الفترة من 1890 إلى 1922، كانت فترة الإصلاح النسبي لنمط الصحفية الخاصة، في حين أنه في الفترة المبكرة، وبعض الصحف الأمريكية تعمل في مجال الصحافة الصفراء لزيادة المبيعات. "وليام راندولف هيرست" صاحب عدة صحف كبرى في السوق وقتها، على سبيل المثال، نشر عمدا قصصا مزورة من الحوادث، التي قد تكون ساهمت في الحرب الاسبانية الامريكية. (28)

و كان السياسيون الذين يفضلون دخول الولايات المتحدة الحرب على الجانب الألماني يتهمون وسائل الاعلام الدولية من وجود تحيز مع اليهود، وكثيرا ما أكدوا أن الصحف المعارضة دخول الولايات المتحدة الحرب على الجانب الألماني كانت يسيطر عليها اليهود. وزعموا أن تقارير سوء المعاملة الألمانية من اليهود كانت منحازة ودون أي أساس. وكانت هوليوود مرتعا للانحياز اليهودية، والساسة الموالين للالمان في الولايات المتحدة دعوا لحظر فيلم شارلي شابلن الدكتاتور العظيم لانه إهانة لزعيم محترم. (29)

خلال حركة الحقوق المدنية في 1960، بعض الجنوبيين البيض ذكروا أن التلفزيون كان متحيزا ضد الجنوبيين .و في بعض الحالات، رفضت محطات تلفزيونية جنوبية برامج الهواء مثل أنا جاسوس وستار تريك، وذلك لأن من يقدمونها مختلطون عرقيا. (30)

أثناء الحركة النقابية العمالية وحركة الحقوق المدنية، اتهمت الصحف التى تدعم الإصلاح الاجتماعي التحرري من قبل الصحف المحافظة بالتحيز الشيوعي. (31)

في نوفمبر تشرين الثاني عام 1969، سبيرو اغنيو، نائب الرئيس ريتشارد نيكسون ، ألقى سلسلة خطب شجب فيها ما اعتبره انحياز وسائل الاعلام ضد حرب فيتنام. ودعا المعارضين للحرب "للكف عن الثرثرة السلبية". (32)

**استطلاعات الراى**

تظهر استطلاعات جالوب أن غالبية الأمريكيين لا يثقون في وسائل الإعلام "فى تغطية الأخبار بشكل كامل، بدقة، وإلى حد ما". ففي عام 2011 أفادت الاستطلاعات ان الغالبية 60٪ اكدوا انحياز وسائل الاعلام، وان 47٪ قالوا ان وسائل الإعلام ليبرالية جدا، 13٪ قالوا انها متحفظة جدا. وكان انتشار تصور التحيز الأعلى بين المحافظين حيث اكد 78٪ من المحافظين وجود التحيز، واكد 53٪ من الليبراليين وجود التحيز و 46٪ من المعتدلين اكدوا وجود التحيز. ووصف 36٪،ممن شملهم الاستطلاع وسائل الإعلام بأنها "مجردة عن الحق" وفي السجل التاريخي لمؤسسة جالوب. [(33)]وفقا لمعهد جالوب، في كل عام منذ عام 2002 أكثر الأمريكيين يعتقدون فى انحياز وسائل الإعلام الليبراليين اكثر من انحياز وسائل الإعلام للمحافظين[(34)]

**تفسير الامريكيين لاساب التحيز**

حدد العلماء الامريكيون مجموعة كبيرة من الاسباب والدوافع التى تؤدى الى حدوث تحيزات فى وسائل الاعلام الامريكية وكان اهمها :

1- **القيم الاخبارية**:هناك عدد من المعايير لتحديد بروز خبر في وسائل الإعلام والاهتمام به من قبل الجمهور. مثال واحد هو أن الأخبار السلبية تعطى أعلى قيمة وأكثر أهمية من الأخبار الإيجابية. وهناك اهتمام دائن في وسائل الإعلام بكافة الأخبار الجديدة، وهناك ضرورة لتوليد ما يكفي لملء ساعات أخبار وسائل الإعلام 7/24، حتى عندما لا تحدث أي أحداث اوأخبار تستحق.

2- **الربح دافع للتحيز/ نموذج الدعاية**: حلل إدوارد S. هيرمان ونعوم تشومسكي هذه الظاهرة في كتابهما: الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام (1988) واقترحا نموذجا للدعاية لشرح التحيز المنهجي من وسائل الاعلام الامريكية نتيجة للضغوط لإنشاء تجارة مستقرة ومربحة. من وجهة النظر هذه، فإن النظام يخلق اربع مرشحات للانحياز الصحفي في صالح مصالح الشركات الأمريكية. وهذه المرشحات الاربع هى :

1- الرقابة الذاتية: التى يمارسها الصحفيون على انفسهم من خلال تملكهم لحصص فى الشركات الراسمالية .اوجعل الصحفيين يتشبعون بقيم النخب لمواصلة حياتهم المهنية .

2- الاعلان /دولار نموذج الدعاية تشير إلى أن الإعلان دولار ضرورة لتمويل معظم المصادر الإعلامية وهو ما يخلق روابط للمعلنين مع القائمين على هذه التغطية الإعلامية.

3- نطاق النقاش المحدود :وفقا لنعوم تشومسكي، وسائل الإعلام التجارية الأمريكية تشجيع الجدل ضمن نطاق ضيق من الاراء، من أجل إعطاء الانطباع ان المناقشة مفتوحة، ولكن لا ينشرون الأخبار التي تقع خارج هذا النطاق. [(35)]

4-تصويت الصحفيين يواصل هيرمان وتشومسكي القول بأن المقارنة بين منتج وسائل الإعلام و سجل تصويت الصحفيين متقارب ، ويقولون ان ذلك يعنى أن أصحاب وسائل الإعلام وصانعي الأخبار لديهم نفس جدول الأعمال، ويقولون أن هذه الأجندة هي تابعة لمصالح الشركات التي يعتبرونها في كثير من الأحيان تميل عن الحق. (36)

3 - **المعلومات الترفيهية**: وصفت الأكاديميون مثل مكاي، جاميسون، وهدسون وسائل الإعلام الأميركية الخاصة بان الذى يحركها هو الربح. والأرباح تعتمد على عرض الأرقام، بغض النظر عن ما إذا كان المشاهدين وجدوا برامج كافية أو مفيدة. الحافز القوي لصنع ربح من وسائل الإعلام الأمريكية يؤدي بهم إلى البحث عن صيغة مبسطة ومواقف غير مثيرة للجدل والتي تكون مرضية لأكبر عدد ممكن من الجمهور. آلية السوق تكافئ فقط وسائل الإعلام على أساس عدد المشاهدين الذين يشاهدون تلك البرامج، وليس من قبل من علم المشاهدين، وكيف قدم التحليلات الجيدة، أو كيف أعجب المشاهدون بهذا التحليل. لذلك فان السعي للربح يحركها للوصول لأعداد كبيرة من المشاهدين، بدلا من جودة ما يقدم للمشاهدين، وقد أدى ذلك الى وجود شريحة من الأخبار والتحليلات تميل بصورة خطيرة للترفيه، وتسمى أحيانا معلومات ترفيهيه.ومنه سرعة ايقاع التقارير الرياضية اثناء تغطية الازمات السياسية منذ عام 1980 وهو ما يخلق مزيجا من المعلومات والترفيه.

5-**التبسيط** :يدعي كاثلين هول جاميسون أنه يتم إجراء معظم قصص الأخبار التلفزيونية لتنسجم مع واحدة من خمس فئات نمطية للتغطية الاخبارية هي: (37)

1- المظهر مقابل الواقع.
2-الاقزام مقابل اللاعبين الكبار.
3-الخير ضد الشر.
4-الكفاءة مقابل عدم الكفاءة .
5-أحداث فريدة من نوعها وغريبة مقابل الأحداث العادية.

في هذه الفئات الخمس، جاميسون يرى اتجاها نحو عقلية أسود / أبيض وهى غير واقعية، في وسائل الإعلام التي تبسط العالم إلى الأضداد المريحة مما يسهل فهمها. وتقوم وسائل الإعلام بتوفر هيكل عظمي لتبسيط المعلومات التي يتم تسويقها بسهولة أكبر.

**جماعات مراقبة**

1- **مراسلون بلا حدود** ؛وفقا لمنظمة مراسلون بلا حدود فان وسائل الإعلام في الولايات المتحدة فقدت قدرا كبيرا من الحرية بين مؤشرات عامي 2004 و 2006 ، مشيرا إلى حالة ميلر جوديث والقضايا والقوانين المقيدة على سرية المصادر باعتبارها مؤشرات على فقد هذه الحرية(38) كما أنهم يستشهدون بحقيقة أن للصحفيين الذين يشككون في "الحرب على الإرهاب " الأمريكية

يعتبرون في بعض الأحيان بأنهم مشبوهين[39] و مرتبة الولايات المتحدة هى 53 من أصل 168 بلدا في حرية الصحافة وهى الاقل بالمقارنة باليابان وأوروغواي، وأقل من كل دول الاتحاد الاوروبي وتاتى فى الترتيب بعد معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي (البلدان التي تقبل الديمقراطية والأسواق الحرة). في تصنيف عام 2008 تحركت الولايات المتحدة لتصل إلى 36، بين تايوان ومقدونيا ، ولكنها ما زالت اقل مما كانت عليه أواخر القرن العشرين كدولة رائدة في العالم في وجود صحافة حرة وغير منحازة.

2- **مجموعة ( FAIR )** :هى مجموعة مراقبة وسائل الاعلام ممن يصفون أنفسهم. ميديا ماترز لأمريكا، وهى مجموعة مراقبة لوسائل الاعلام تصف نفسها بانها تكرس نفسها من اجل "رصد وتحليل، وتصحيح المعلومات الخاطئة عن المحافظين في وسائل الإعلام الأمريكية". [40]

3- **مؤسسة المحافظة على الدقة** في مراكز البحوث ووسائل الإعلام و يقولون إن وسائل الإعلام لديها تحيز ليبرالي، ويسعون الى القضاء على هذا الانحياز الليبرالي في وسائل الإعلام لانه يقوض القيم الأمريكية التقليدية " . [41]

4- **جماعات مثل** FactCheck :التى تقول بأن وسائل الإعلام في كثير من الأحيان تحصل على حقائق خاطئة لأنها تعتمد على مصادر متحيزة من المعلومات. [41] وهذا يؤدى الى تحيز وسائل الاعلام وعدم دقتها لانها تحصل على معلومات غير دقيقة تقدم لهم من كلا الطرفين . وتدعوا هذه الجماعات بان يكون الصحافة ألقدرة على تنويع المصادر والنفاذ الى مصادر الأخبار الرسمية وتتولى على وجه التحديد جمع الأخبار بمعايير وطنية مما يقلل تحيز وسائل الإعلام وعدم دقتها. [42]

**عاشرا : الاجراءات المنهجية للدراسة :**

- **منهج الدراسة**

تعتمد الدراسة على منهج المسح في احدث تطبيقاته حيث يمكن أن تسمح البحوث المسحية لعينات الصغيرة باستنتاج النتائج كبيرة والآثار حتى مع تحليل المتغيرات المتعددة، ويمكن أيضاً أن تسمح بعمل التحليل المقارن للمجموعات الفرعية للعينات والتحليل الذي يتم داخل المجموعة والتحليل فيما بين المجموعات بعضها ببعض ويتم ذلك اعتماداً على التصميم الخاص بالمسح.

**الحادي عشر: أدوات جمع البيانات**

**1- دراسة تحليل المضمون**

**تم استخدام أداة تحليل المضمون من خلال صحيفة تحليل ضمت فئات ماد قيل؟ وكيف قيل؟ في تحليل عينة من الصفحات الأولى لمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر للاقتراب من الممارسات الصحفية التي تعكس استجابة الجريدة لتحديات العصر الرقمي وشمل التحليل عينة عبارة عن أسبوع صناعي غطى 2019.**

**2- بحث المجموعة الدراسية المستهدفة ( Focus Groups Reserch )**

تشير أداة بحث المجموعة الدراسية المستهدفة إلى مجموعة مكونة من 10 أفراد أو أقل يجتمعون في غرفة لمناقشة منتج أو خدمة أو مفهوم أو مجرد فكرة .والمجموعة الدراسية المستهدفة هي طريقة بحث نوعية لمعرفة المواقف المختلفة ، والردود حول موضوع ما .يمكن لمجموعة التركيز إما أن تتفاعل أو تناقش سلسلة من أسئلة الاستبيان أو يتم إعطاؤها بيانات تشارك فيها الآراء. وقد تم عقد جلسة النقاش لهذه الدراسة المكونة من سبعة افراد من المسؤلين في دار التحرير2 والممارسين للعمل الصحفى خارج المؤسسة 2 والاكاديميين 2 والباحث . وجرت وقائع المناقشة على ثلاث جلسات وفق أسئلة الدراسة وفرضها الرئيسى .

**3-اجراءات الصدق والثبات**

**1- الصدق**

اعتمدت الدراسة في التحقق من صدق ادوات جمع البيانات بصيغ جديدة حيث يمكن تعريف جودة تصميم البحث من حيث أربعة ملامح رئيسية للتصميم:

**1- الصدق الداخلي(Internal Validity):**

ويقوم الصدق الداخلي بدراسة واختبار ما إذا كان التغير الملحوظ في المتغير التابع نتيجة للتغير المتتالي في المتغير المستقل المفترض أم لا، وليس نتيجة المتغيرات الموجودة خارج سياق البحث .يتطلب التحقق من العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ثلاثة شروط هى:1- التباين المُصاحب من السبب والنتيجة أي :إذا حدث السبب، فمن ثم تحدث النتيجة؛ وإذا لم يتواجد السبب، لن تكون هناك نتيجة .2- الأسبقية الزمنية يجب أن يسبق السبب النتيجة في الوقت .٣- عدم وجود تاثيرأو ارتباط او تفسير بديل منطقي للعلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل.

وتعتبر بعض التصميمات مثل التجارب المعملية من التصميمات القوية بالنسبة إلى الصلاحية الداخلية ويرجع هذا إلى قدرتها على التحكم واستغلال المتغير المستقل (السبب) عن طريق المعالجة وملاحظة النتيجة (المتغير التابع) لهذه المعالجة بعد فترة زمنية محددة، في الوقت التي تعمل فيه هذه التصميمات على ضبط والتحكم في تأثيرات المتغيرات الخارجية .تعتبر التصميمات الأخرى مثل دراسات المسح الميداني من التصميمات الفقيرة في الصلاحية الداخلية بسبب عدم قدرتها على السيطرة والتحكم بالمتغير المستقل(السبب)، إلى جانب أنه يتم قياس كل من السبب والنتيجة في نفس الفترة الزمنية مما يعمل على تفنيد الأسبقية الزمنية مما يجعل من المحتمل أن تؤثر النتيجة المتوقعة على السبب المتوقع وليس العكس. وعلى الرغم من ارتفاع الصلاحية الداخلية بشكل أكبر مقارنةً مع غيرها من الأساليب الأخرى، تعتبر التجارب المعملية – بأي حال من الأحوال – في مأمن من خطر التحيزات التي تتعلق بالصلاحية الداخلية إلا أنها تكون عرضة لكلٍ من تحيز التاريخ وتحيز الاختبار وتحيز وسائل المسح وتحيز الانحدار وغيرها من التحيزات الأخرى.

2- **الصدق الخارجي (External Validity)**

وهو الصلاحية التي تشير إلى ما إذا كانت العلاقات الملحوظة يمكن أن يتم تعميمها من عينة الدراسة إلى المجتمع الأصلي. ويمكن تعميمها من العينة إلى مؤسسات تنظيمية أو سياقات أو أزمنة أخرى (لصدق البيئي) فعلى سبيل المثال، هل يمكن أن تكون النتائج المستمدة من العينة الخاصة بالشركات المالية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية قابلة للتعميم إلى المجتمع الخاص بالشركات المالية الامريكية عموما أو إلى غيرها من الشركات الأخرى الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية حيث يجب يتم الصدق البيئي.

تميل البحوث المسحية الى تحديد مصدر البيانات من مجموعة واسعة النطاق من الأفراد أو الشركات أو غيرها من الوحدات الأخرى للتحليل، وتسعى إلى أن يكون لديها قابلية للتعميم على نطاق أوسع من التجارب المعملية وقد أشار بعض الباحثين إلى أن هناك علاقة تبادلية بين كلٍ من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية :حيث يمكن الحصول على صلاحية خارجية أعلى فقط على حساب الصلاحية الداخلية والعكس صحيح .إلا أن هذا الأمر لا يعتبر دائماً هو الشكل الامثل في هذا الصدد تتضمن تصميمات بحثية مثل الدراسات الطولية وبحوث التجارب الميدانية والدراسات المتعددة الحالات والمسح الميداني تتضمن درجات أعلى في كلٍ من الصلاحيات، الداخلية والخارجية .

**صدق البنية(Construct Validity)**

تعمل على دراسة واختبار مدى جودة ادوات القياس المستخدمة لقياس المتغيرات النظرية المتوقع قياسها. تعتبر العديد من المتغيرات التي تم استخدامها في أبحاث العلوم الاجتماعية مثل التعاطف ومقاومة التغيير والتعليم المؤسسي التنظيمي، تعتبر من المتغيرات التي يصعب تعريفها وبشكل أقل قياسها .فعلى سبيل المثال، يتعين على صلاحية البنية العمل على قياس التعاطف وليس التأكيد على أن قياس التعاطف الأمر الذي يعد صعباً نظراً لأن هذه العناصر تعتبر معقدة ومتشابهة إلى حد ما في المعنى . يتم تقييم صلاحية البنية في البحوث الوضعية أو التحليل العاملي (correlational analysis)استناداً إلى التحليل الترابطي الخاص ببيانات الاختبارات التجريبية.

3- صدق **الناتج الإحصائي(Statistical Conclusion Validity)**

تعمل **صدق الناتج الإحصائي** على دراسة واختبار مدى صحة الاستنتاجات المستمدة عن طريق استخدام الإجراءات الإحصائية. فعلى سبيل المثال، تعمل صلاحية الناتج الإحصائي على دراسة واختبار ما إذا كان قد تم استخدام الأسلوب الإحصائي الصحيح لاختبار الافتراضات أم لا، وما إذا كانت المتغيرات المستخدمة تتناسب مع الفرضيات التي تتعلق بهذا الاختبار الإحصائي أم) على سبيل المثال، حجم العينة أو متطلبات التوزيع (وما إلى ذلك من الافتراضات الأخرى. ونظراً لأن تصميمات البحوث التفسيرية لا تقوم بتوظيف الاختبارات الإحصائية، فإن صلاحية الناتج الإحصائي لا يمكن تطبيقها على مثل هذا التحليل .

**2- الثبات (Reliability)**

يعرف **الثبات بأنه** الدرجة التي يكون عندها مقياس تركيب ما متسق وموثوق إذا تم استخدام هذا المقياس لقياس نفس التركيب عدة مرات، هل سوف نحصل إلى حد كبير على نفس النتائج في كل مرة، على افتراض أن هذه الظاهرة الأساسية غير متغيرة؟ ويقاس على عدة مستويات هي:

1- **المعدل الداخلي للثبات (Inter-rater reliability):**

يعتبر المعدل **الداخلي** للثبات والذي يُطلق عليه أيضاً اسم المراقب الداخلي للثبات مقياساً للاتساق بين اثنين أو أكثر من المقدرين المستقلين) الملاحظين (لنفس التركيب.

1- **اختبار إعادة اختبار الثبات (Test-retest reliability):**

يعتبر اختبار **إعادة** اختبار الثبات واحدة من أساليب قياس الاتساق الموجود بين اثنين من القياسات) الاختبارات (الخاصة بنفس التركيب الذي تم إعداده إلى نفس العينة في وقتين مختلفين. إذا لم تتغير الملاحظات بشكل جوهري بين الاختبارين، فمن ثم يكون المقياس معتمداً.

**2- الاتساق الداخلي للثبات**

الاتساق الداخلي للثبات هو وسيلة من وسائل قياس الاتساق الموجود بين العناصر المختلفة الخاصة بنفس التركيب .إذا تم إعداد مقياس التركيب متعدد العناصر ليقوم المشاركون باستخدامه، فالمدى الذي من خلاله يتمكن المشاركون من تصنيف هذه العناصر بطريقة متشابهة يعد انعكاساً للاتساق الداخلي .يمكن تقدير الثبات من حيث متوسط الارتباط الداخلي للعناصر أو متوسط ارتباط العناصر بإجمالي الارتباطات أو، بشكل أكثر شيوعاً، من حيث استخدام معادلة كرونباك ألفا (Cronbach's alpha) . وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك مقياساً مكوناً من ستة عناصر، سوف يكون هناك خمسة عشر زوجاً من العناصر المختلفة وخمسة عشر ارتباطاً بين هذه العناصر الستة .يمثل متوسط الارتباط الداخلي للعناصر متوسط هذه الارتباطات البالغ عددها خمسة عشر ارتباطاً .حتى يتم حساب متوسط ارتباط العنصر بإجمالي عن طريق إضافة القيم» الإجمالي «الارتباطات، لابد أولاً من وضع العنصر الخاصة بجميع العناصر الستة وحساب الارتباطات الموجودة بين عنصر الإجمالي هذا وكل عنصر من العناصر الفردية الستة، وفي النهاية يتم حساب متوسط الارتباطات الستة . لا يأخذ أي من المقياسين السابقين في الاعتبار عدد العناصر الموجودة في المقياس (التي تبلغ ستة عناصر في هذا المثال). تعمل معادلة كرونباك ألفا – مقياس الثبات الذي تم تصميمه من قبل لي كرونباك في عام ١٩٥١ – على تحليل العناصر في حجم المقياس في تقدير الثبات التي يتم حسابها عن طريق استخدام الصيغة التالية:

$$\alpha_{\text{standardized}} = \frac{K\bar{r}}{(1+(K-1)\bar{r})}$$

**وقد طبقت هذه الدراسة هذه الأساليب في التحقق من صدق الأدوات وثبات نتائج الدراسة.**

**الثاني عشر : مصطلحات الدراسة :**

**التحديات التشريعية :** ويقصد بها في هذه الدراسة التحدي القانوني والتشريعي لتناول ازمة المؤسسات الصحفية وايجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها الصحف الورقية والمتمثلة في مؤسسة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر للانتقال الي العصر الرقمي.

**الثالث عشر : نتائج الدراسة**

**أ- نتائج الدراسة التحليلية :**

**ب- جاءت نتائج الدراسة التفصلية على النحو التالى :**

**1- مجالات الموضوعات المنشورة**

**جدول رقم (1) مجالات الموضوعات المنشورة في جريدة الجمهورية**

| | ك | مصري | | عربي | | عالمي | | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % | |
| سياسي | 216 | 108 | %50 | 36 | %16.7 | 72 | %33.3 | %27.9 |
| اقتصادي | 108 | 108 | %100 | - | - | - | - | %13.9 |
| عسكري | 112 | 112 | %100 | - | - | - | - | %14.5 |
| رياضي | 36 | 10 | %27.8 | 6 | %16.7 | 20 | %55.5 | %4.7 |
| فني | 36 | 36 | %100 | - | - | - | - | %4.7 |
| اجتماعي | 72 | 36 | %50 | - | - | 36 | %50 | %9.3 |
| علمي | 75 | 38 | %50.7 | - | - | 36 | %48 | %9.7 |
| ديني | 85 | 45 | %52.9 | 40 | %47.1 | - | - | %10.9 |
| أخرى | 33 | 21 | %63.6 | - | - | 12 | %36.4 | %4.3 |
| المجموع | 773 | | %100 | | %100 | | %100 | %100 |

يتضح من بيانات الجدول السابق مايلي :-

أن المضمون السياسي يحتل المرتبة الأولي بنسبة (28.7%) من المضامين التي تقدمها صحيفة الجمهورية، حيث يحتل المضمون السياسي المصري المقام الأول بنسبة (50%) من المضمون السياسي العربي والعالمي .

وجاء في المرتبة الثانية المضمون العسكري بنسبة (14.5%) حيث تهتم الصحيفة بالمضمون العسكري المصري في المقام الأول بنسبة (100%) من المضمون العسكري العربي والعالمي .

وجاء في المرتبة الثالثة المضمون الاقتصادي بنسبة (13.9%) حيث تهتم الصحيفة بالمضمون الاقتصادي المصري في المقام الأول بنسب (100%) من المضمون الاقتصادي العربي والعالمي .

وجاء في المرتبة الرابعة المضمون الديني بنسبة (10.9%) من المضامين التي تقدمها الصحيفة كما انه تهتم ب المضمون الديني المصري في المقام الأول بنسبة (52.9%) من المضمون الديني العربي الذي احتل المرتبة الثانية بنسبة (47.1%)..

وجاء في المرتبة الأخيرة المضامين الأخرى (الصحية والثقافية ) بنسبة (4.3%) . وذلك يرجع إلي طبيعة السياسة التحريرية للصحيفة ونمط ملكيتها .

2- الاشكال التحريرية المستخدمة

**جدول رقم (2) الاشكال التحريرية المستخدمة في جريدة الجمهورية**

| الأشكال التحريرية | ك | % |
|---|---|---|
| خبر | 288 | %66.7 |
| تحقيق | 36 | %8.3 |
| تقرير | 108 | %25 |
| المجموع | 432 | %100 |

يتضح من بيانات الجدول السابق مايلي :-

إن الخبر الصحفي يحتل المرتبة الأولى في الأشكال التحريرية التي تعتمد عليها الصحافة بنسبة 66.7% وذلك لان الخبر يوصف بالموضوعية على حادثه أو واقعه أو فكره تمس مصالح اكبر عدد من القراء وتثير اهتمامهم بقدر ما يسهم في تنمية المجتمع وترقيته، وجاء في المرتبة الثانية التقرير الصحفي بنسبة 25% وذلك لان يقع مابين الخبر والتقرير الصحفي يقدم مجموعه من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية ولا يستوعب الجوانب الجوهرية أو الرئيسية في الحدث فحسب بل يمكن استيعاب وصف الزمان والمكان والأشخاص والظروف التي ترتبط بالحدث، بينما جاء في المرتبة الثالثة التحقيق الصحفي بنسبة 8.3% وذلك لان التحقيق احد الأشكال الصحفية التي تتناول موضوعا يهتم بعدد كبير من الناس ويقوم على البحث والتحري والاستطلاع والتحليل الواقعي لمشكله أو قضيه لمعرفة أسبابها بهدف تقديم حلول لها أو عرض وجهات نظر حيالها تدعمها الحقائق والشواهد والإحصاءات، بينما لو يحتل الشكل التحريري المقال على أي نسبه تكراريه في الصفحة الأولى للصحيفة.

3- أنواع الصور المعروضة :

**جدول رقم (3 ) أنواع الصور المنشورة**

| أنواع الصور | ك | % |
|---|---|---|
| صور شخصية | 108 | %30.6 |
| صور خبرية | 245 | %69.4 |
| المجموع | 353 | %100 |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الصور الخبرية احتلت المرتبة الأول من أنواع الصور التي تستخدمها الصحيفة بنسبة (69.4%) وذلك لما لها من أهمية في التفسير والإرشاد والتبسيط والتوضيح، وجاء في المرتبة الثانية الصور الشخصية بنسبة (30.6%).

4- اشكال عرض الصور

**جدول رقم (4) اشكال عرض الصور**

| شكل الصورة | | ك | % |
|---|---|---|---|
| مربع | | 124 | %35.2 |
| مستطيل | أفقي | 108 | %30.6 |
| | راسي | 76 | %21.5 |
| دائري | | - | - |
| بيضاوي | | 45 | %12.7 |
| المجموع | | 353 | %100 |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الشكل المستطيل حاز علي الغالبية العظمى من نسبة شكل الصور في صحيفة الدراسة وذلك بنسبة (52.1%) وكان الشكل الأفقي (30.6%) في حين الشكل الرأسي (21.5%) ، وجاء في المرتبة الثانية الشكل المربع بنسبة( 35.2%) وجاء في المرتبة الثالثة الشكل البيضاوي بنسبة (12.7%)هو شكل يتمتع بميزة المستطيل الأفقي والراسي ويريح العين لخروجه عن الانتظام الهندسي المعروف ،بينما لم يحظي الشكل الدائري علي إي نسب .

5- وسائل الابراز المستخدمة

**جدول رقم (5) وسائل الابراز المستخدمة**

| عناصر الشكل | ك | % |
|---|---|---|
| الإطارات | 216 | %37.5 |
| الفواصل النهائية | 180 | %31.3 |
| مسحات بيضاء | 44 | %25 |
| الزوايا | 36 | %6.2 |
| المجموع | 576 | %100 |

يتضح من بيانات الجدول السابق :

إن الإطارات تحتل المرتبة الأولى في عناصر الشكل التي اعتمدت عليها الصحيفة بنسبه 37.3 % وذلك لأن الإطارات عبارة عن أشكال هندسيه مربعه أو مستطيله تحيط بالمادة التحريرية للتأكيد والإبراز وجاء ف المرتبة الثانية الفواصل النهائية بنسبه 31.3% وذلك لأنها تستخدم في نهاية الموضوعات للفصل بين الموضوعات وجاء في المرتبة الثالثة المساحات البيضاء بنسبه 25 % وذلك لأن هي المساحة بين الأشياء أو حولها داخل الصفحة فهي منطقه خاليه من العناصر لطباعيه المختلفة وجاء في المرتبة الأخيرة الزوايا بنسبه 6.2% ،وذلك لأنها التقاء أحد جانبي جدول عرضي وفاصل نهائي بالطرف العلوي لأحد جداول الأعمدة ولم تحتل الفواصل (الفرعية) والجداول (طوليه وعرضيه) الشكل على أي نسب وذلك في الصفحة الأولى لجريده الجمهورية.

**ب – نتائج دراسة المجموعة الدراسية المستهدفة**

خلصت دراسة بحث المجموعة الدراسية المستهدفة الى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على خمسة محاور هى :

1- القوانين التى تضبط عمل النظام الاعلامى .

صياغة قوانين توازن بين العام والخاص وتمنع الاحتكار .وتضع في اعتبارها تجارب الماضى وتحديات الحاضر وضرورات المستقبل الرقمى .

2- القيم الاخبارية التى تضبط عمل المؤسسات الاعلامية .

وضع قيم اعلامية عربية تنبع من المعادلات الثقافية للمجتمعات العربية .لان القيم الإعلامية وثيقة الصلة بثقافة وحضارة وخصوصية كل شعب .

3-مواثيق الشرف التى تضبط اداء العاملين فى المؤسسات الاعلامية .

- بلورة اخلاقيات للعمل الاعلامى تقوم على اسس دينية .تعمد على الأديان السماوية الثلاث التي نزلت في الأرض العربية وخصوصا انها اكثر شمولا من نظيراتها في الفلسفات الأرضية. وتعطى قوة للتمسك بها وتجعل الاعلامى العربى يسعى من خلال تطبيقها الى إرضاء ضميره الصحفى ويسعى بها الى رضا الله ويبتغى من عنده الجزاء .

4- جماعات مكافحة التحيز التى تهدف الى خلق وعى عام بانواع التحيزات الاعلامية ،

- تاسيس جماعات مكافحة التحيز تكون وطنية وقومية تعمل بشكل مؤسسى وتوفير اكبر قدر من ضمانات استقلالها .

**نتائج فروض الدراسة :**

**اكدت نتائج فروض الدراسة على صحة الفرض الرئيسى للدراسة القائل " توجد علاقة دالة إحصائيا بين التشريعات والقوانين التي تعمل المؤسسة الصحفية والممارسات التحريرية والإخراجية التي تقوم بها المؤسسة "**

**هوامش الدراسة**

(1) Lestari,R.D.Shifting Journalistic Ethics in the internet Age,Case study: Violation of Journalistic Products and Journalist Behavior in online Media . Komunikator 2019,11(2)pp142:150

(2) حسن محمد عثمان . المعايير الاخلاقية لصحافة البيانات في المواقع الاخبارية المصرية والاجنبية ، **مجلة بحوث الرأي العام** ، المجلد 17 العدد 4 ( جامعة القاهرة: كلية الاعلام ، 2018) ص ص 689: 730 .

(3) رباب عبد المنعم محمد التلاوي . تحليل اخلاقيات الخطاب الاعلامي في المواقع الاخبارية الالكترونية : دراسة في اطار نظرية اخلاقيات الخطاب ، **المجلة المصرية لبحوث الصحافة** ، المجلد 14 يونيو ( جامعة القاهرة : كلية الاعلام ، 2018) ص ص 395: 449 .

(4) ريهام عاطف عبد العظيم سعود، أنماط التحيّز في المعالجة الخبرية لأحداث ثورة 25 يناير: دراسة تحليلية مُقارنة بين صحف الأهرام و الوفد و المصري اليوم، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2017م.

(5) أحمد متولي عبد الرحيم متولي عمار، أطر معالجة الصحف الإلكترونية لقضايا العنف المجتمعي وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي لدى المراهقين، **رسالة دكتوراه ، غير منشورة**، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، 2017م.

(6) حارس أحمد أحمد هلال، أطر التغطية الصحفية للانتخابات الرئاسية 2014 وعلاقتها بتوجهات الناخبين: دراسة على عينة من الصحف المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2014م.

(7) انتصار السيد محمد محمود زايد، دور الصحف الإلكترونية المصرية في توعية الشباب الجامعي بقضايا حقوق الإنسان: دراسة تطبيقية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة بنها، كلية التربية النوعية، 2017م.

(8) محمد الصديق البشير امبيرش، الصحافة الإلكترونية والمسئولية المدنية **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2017م.

(9) محمد كمال محمد سلطان، معالجة المواقع الإلكترونية لقضايا الجريمة المتعلقة بالطفل المصري، **رسالة ماجستير ،غير منشورة**، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، 2017م.

(10) رباب أسامة علي حسن شاهين، علاقة تعرض الشباب للصحف الإلكترونية باتجاهاتهم نحو قضايا حقوق الإنسان، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2017م.

(11) مها رمضان محمد عبد العزيز، أطر المعالجة الصحفية للجمعية التأسيسية للدستور في الصحافة المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة حلوان، كلية الآداب، 2016م.

(12) حنان رجب محمد كمال اللقاني، معالجة الصحف المصرية لأعمال السلطة القضائية في مصر بعد ثورة 25 يناير : دراسة تطبيقية علي صحف (الأهرام ، الوفد ، المصري اليوم، رسالة **ماجستير غير منشورة**، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2016م.

13-***Morrissey، Edward (2016-10-18). "The election is not rigged against Trump. But the media is biased against the GOP". the week.com.***

***14-*** http://freedomhouse.org/report/freedom-world/2014/egypt-0#.

**15-** *Nyhan، Brendan; Sides، John (2011). "How Political Science can help journalism (and still let **journalists be journalists**)". The Forum. **9** (1).*

**16--** *Baym، Geoffrey (2005). "The Daily Show: Discursive Integration and the Reinvention of Political Journalism". **Political Journalism Journal**: 259–276.*

**17-***Bravo، Jorge (May 2010). "**Towards an electoral journalism**". Mundo Electoral - Electoral World. **3** (8). Archived from the original on 2 April 2012.*

**18-***Nyhan، Brendan; Sides، John (2011). "How Political Science can help **Journalism (and still let journalists be journalists**)". The Forum. **9** (1).*

**19** *Piechota، Grazyna (2011). "Media in Election Process". **Communication Today.***

**20-** *Fahey، Shahira; Johnson، Thomas J. (2005). ""HOW WE PERFORMED": EMBEDDED JOURNALISTS ATTITUDES AND PERCEPTIONS TOWARDS COVERING THE IRAQ WAR"". Journalism and Mass Communication Quarterly: 301–317.*

**21-** *Ignatius، David (2010-05-02). "The dangers of embedded journalism، in war and politics". Washington Post.*

22-1. Office of Justice Programs (OJP)، U.S. Department of Justice (DOJ)". Retrieved 2013.

23-The Telecommunications Act of 1996. Title 3، sec. 301. Retrieved from fcc.gov (2011)

24-The Telecomm Act. (2008) para. 1. Retrieved from fcc.gov

25-Miller، Vincent (2011). *Understanding Digital Culture*. London: SAGE Publications. p. 77. ISBN 978184787 Check |isbn= value (help).

26-News values. IT and citizen journalism. URL accessed March 27، 2011

27--**Jump up** ^ Bill Moyers، Media and Democracy، The Nation (Editorial)، December 25- 20038- Patterson، Philip; Lee C Wilkins (2004). *Media Ethics: Issues and Cases، 5th edition*. McGraw-.

28--http://en.wikipedia.org/w/index.php?title=Media codes &oldid=571446927"

**Categories:**

29- "What's FAIR?". FAIR.org. Retrieved 2007-03-28.

30-"About Media Research Center".

31-- Stephens، Mitchell. "History of Newspapers". *Collier's Encyclopedia*. Nyu.edu. Retrieved 2007-03-28.

32-Walter Isaacson، *Benjamin Franklin: An American Life*، Simon & Schuster، 2004، ISBN 0-7432-5807-X

**33-** Bruce Catton، "Bruce Catton's Civil War، *Random House، 1988، ISBN 978-0-517-44771-0*

34- W. David Sloan (Editor)، Lisa Mullikin Parcell (Editor)، *American Journalism: History، Principles، Practices*، McFarland & Company، April 2002، ISBN 0-7864-1371-9 ISBN 978-0-7864-1371-3

35-Knightley، Phillip (2004). "3. The Golden Age 1865-1914". *The First Casualty: The War Correspondent as Hero and Myth-Maker from the Crimea to Iraq* (Updated edition ed.). Johns Hopkins University Press. pp. 58–60. ISBN 0-8018-8030-0.Shortly before the war began، Hearst reportedly "sent an artist، Frederic Remington، to convey visually what [a reporter] had already done with words. Remington ... found things quiet when he arrived." He then exchanged telegrams with Hearst asking permission to return. According to a standard if apocryphal version of the story، Hearst replied، "You furnish pictures. I will furnish war." See also William Randolph Hearst، especially the section on "Yellow Journalism".

**36-** Louis Pizzitola، *Hearst Over Hollywood*، (quoting William Randolph Hearst) "Lindburg makes a still graver charge when he says that the 'greatest danger' to this country lies in the 'ownership' and 'influence' of the radio، motion pictures، and 'our government'." (quoting Douglas Fairbanks) "He [Joe Kennedy] apparently threw the fear of god into many of our producers and exectuives by telling them that the Jews were on the spot، and that they should stop making anti-Nazi pictures..."، Columbia University Press، 2002، ISBN 0-231-11646-2

**37--** Nichelle Nichols، *Beyond Uhura: Star Trek and Other Memories*، Berkley، 1995، ISBN 1-57297-011-1 ISBN 978-1-57297-011-3

**38-** Heather Cox Richardson، *The Death of Reconstruction: Race، Labor، and Politics in the Post-Civil War North، 1865–1901*، Harvard University Press، 2001، ISBN 0-674-00637-2، ISBN 978-0-674-00637-9

39-Steve Estes، *I Am a Man!: Race، Manhood، and the Civil Rights Movement*، The University of North Carolina Press، 2005، ISBN 0-8078-2929-3، ISBN 978-0-8078-2929-5**21**-"8148. Spiro T Agnew، US Vice President. Simpson's Contemporary Quotations. 1988". Bartleby.com. Retrieved 2007-03-28.

**40-** http://www.gallup.com/poll/149624/Majority-Continue-Distrust-Media-Perceive-Bias.aspx

**41-** http://www.gallup.com/poll/143267/Distrust-Media-Edges-Record-High.aspx

**42-** http://www.politico.com/news/stories/0911/64261.html